جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

الرواة الذين وصفهم الإمام الْجُوزَجانيّ (المتوفى سنة: ٢٥٩هـ) بـ"منكر الحديث وما يُقاربه" دراسة مقارنة تطبيقية من خلال كتابه "أحوال الرجال".

إعداد

الدكتور: رمضان محمد مصطفى محمد

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

E-mail:ramadan٠١٠٦٥٩٦٢٠٦٥@gmail.com

العـــدد الحادي عشر

١٤٤٦هـ- ٢٠٢٤م

الرواة الذين وصفهم الإمام الْجُوزَجانيُّ (المتوفى سنة : ٢٥٩هـ) بـ"منكر الحديث وما يُقاربه" دراسة مقارنة تطبيقية من خلال كتابه "أحوال الرجال".

رمضان محمد مصطفى محمد

مدرس بقسم الحديث وعلومه ـ كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق ـ جامعة الأزهر.

البريد الالكتروني/ ramadan٠١٠٦٥٩٦٢٠٦٥@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على الرُّواة الذين أطلق عليهم الإمام الجوزجاني في كتابه أحوال الرجال مصطلح "منكر الحديث وما يُقاربه"، ومعرفة مدلوله عنده ومراده منه، وذلك من خلال مقارنة قوله بأقوال غيره من النُقَّاد في هؤلاء الرُّواة، ومعرفة منهجه في الجرح والتعديل.

وقد اتبع البحث في الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي في تتبع الرُّواة الذين وصفهم الجوزجاني بهذا الوصف في كتابه: "أحوال الرجال"، والمنهج المقارن بمقارنة أقوال الجوزجاني بأقوال غيره من الأئمة النُقَّاد.

ومن النتائج التي توصلت إليها: لا يَحقُّ لطالب العلم الحكم على الحديث أو الرَّاوي بالضَّعف لمجرد إطلاق النَّكارة عليه من قِبَل أحد المتقدمين، إلا بعد تعرُّفه على مُراده من إطلاقه لهذا المُصطلح أولًا، ثم يُطلَق الحكم بما يُناسب مُراده من إطلاقه.

ومنها: ليس كل من وصفه الجوزجاني بالمنكر يكون حديثه مردوداً؛ فقد يصف الراوي بذلك، ويكون المراد الفرد المطلق الذي قد يكون حديثه صحيحًا غريبًا ما دام لم يخالف كما قرر المحققون من المحدثين.

ومن التوصيات: ينبغي على الباحثين العناية بجمع أقوال الأئمة النُقَّاد أثناء دراسة الراوي جرحًا وتعديلًا؛ حتى يمكن الترجيح بينهم عند التعارض في ضوء قواعد المحدثين.

الكلمات المفتاحية: الجوزجاني، منكر الحديث، التفرد، مطلق، مقارن..

The narrators described by Imam Al-Jawzjani (who died in ٢٥٩ AH) as “munkar hadith and what is close to it” is an applied comparative study through his book “The Conditions of Men”.

Ramadan Muhammad Mustafa Muhammad

Lecturer in the Department of Hadith and its Sciences - Faculty of Fundamentals of Religion and Da’wah in Zagazig - Al-Azhar University.

Abstract

This study aims to identify the narrators whom Imam Al-Jawzajani described as "Munkar al-Hadith and similar terms" in his book Ahwal al-Rijal, to determine the meaning of this term according to him and his intent behind its usage. This is achieved by comparing his assessments with those of other critics regarding these narrators and analyzing his methodology in Jarh wa Ta'dil (criticism and accreditation.(

The study employs the inductive-analytical method to trace the narrators described with this term in Ahwal al-Rijal and the comparative method to juxtapose Al-Jawzajani's evaluations with the opinions of other leading critics.

Findings :A student of knowledge cannot judge a hadith or a narrator as weak solely based on one of the early critics labeling them as "Munkar al-Hadith" without first understanding the critic's intent behind the term. Only then can a judgment appropriate to the intended meaning be made.

Not every narrator described by Al-Jawzajani as "Munkar" has their hadith rejected; the term may indicate a unique narration (fard mutlaq), which could be authentic yet rare, as long as it does not contradict other narrations, as established by the meticulous scholars of hadith Recommendations: Researchers should prioritize collecting and analyzing the statements of leading critics when studying a narrator's credibility (jarh wa ta'dil) to allow for balanced conclusions in cases of conflicting evaluations, following the principles established by hadith scholars.

Keywords: Al-Jawzajani, Munkar al-Hadith, uniqueness, absolute, comparative.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وسيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد، فإنَّ معرفة مصطلحات الأئمة النُقَّاد وألفاظهم من أهم ما يحتاج إليه الناظر في علم الجرح والتعديل، وقد اجتهد أهل العلم في بيان المراد بهذه الألفاظ، وتوضيح المقصود منها، والدلالة على معناها، إلا أن بعض هذه الألفاظ والمصطلحات لا تزال بحاجة إلى كشف وبيان، ودراسة مصطلحات النُقَّاد تعتبر من أهم المهمات؛ لأن بها يستطيع القارئ الكريم معرفة مقصود الناقد، وقد أشار الحافظ الذهبي رحمه الله إلى هذه الحاجة بقوله: "والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامّ، وبَراءةٍ مِن الهوى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعِلَلِه، ورجاله، ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة. ثم أهَمُّ مِن ذلك، أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراته الكثيرة"(١).

وكذلك أكَّد على أهمية ذلك الحافظ ابن كثير حيث قال: " وثَمَّ اصطلاحات لأشخاص، ينبغي التوقيف عليها" (٢).

وقال السخاوي: " فَمَنْ نَظَرَ كُتُبَ الرِّجَالِ، كَكِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَ (الْكَامِلِ) لِابْنِ عَدِيٍّ، وَ (التَّهْذِيبِ) وَغَيْرِهَا، ظَفَرَ بِأَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوِ اعْتَنَى بَارِعٌ بِتَتَبُّعِهَا، وَوَضَعَ كُلَّ لَفْظَةٍ بِالْمَرْتَبَةِ الْمُشَابِهَةِ لَهَا، مَعَ شَرْحِ مَعَانِيهَا لُغَةً وَاصْطِلَاحًا لَكَانَ حَسَنًا. وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا يَلْهَجُ بِذِكْرِ ذَلِكَ، فَمَا تَيَسَّرَ، وَالْوَاقِفُ عَلَى عِبَارَاتِ الْقَوْمِ يَفْهَمُ مَقَاصِدَهُمْ بِمَا عُرِفَ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَبِقَرَائِنَ تُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ "(٣).

وحين يُطالع القارئ الكريم في كتب الجرح والتعديل، يجدهم ينقلون كثيراً عن

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث: (صـ٨٢)

(٢) اختصار علوم الحديث: (صـ١٠٦ـ ١٠٧)

(٣) فتح المغيث للسخاوي: (١١٤/٢)

الأئمة الذين تكلموا في الرُّواة جرحًا وتعديلًا، وهو ممن عاش العصر الذهبي(١) لعلم الحديث، ألا وهو: الإمام إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت ٢٥٩هـ). وله كتاب في هذا الفن سماه "أحوال الرجال"، كثيرًا ما ينقل عنه العلماء، وقد تكلم فيه عن بعض الرُّواة، وله فيه مصطلحات عديدة، يحكم بها على الرُّواة، منها قوله في الراوي "منكر الحديث".

فتناول هذا البحث مصطلح: منكر الحديث عند الإمام الجوزجاني كدراسة مقارنة تطبيقية من خلال كتابه أحوال الرجال للتعرف على مدلوله عنده، فهو من مصطلحات الجرح المتجاذبة عند النُقَّاد.

فبينت مدلول منكر الحديث عند المتقدمين والمتأخرين، والفرق بين مرادهم منه، واجتهدت في معرفة مدلوله عند الإمام الجوزجاني؛ بدراسة الرُّواة الذين أطلق عليهم هذا المصطلح في كتابه أحوال الرجال، بمُقارنة قوله بأقوال النُقَّاد الآخرين، وبلغ عدد الرواة الذين قال فيهم الإمام الجوزجاني منكر الحديث وما يُقاربه (عشرة رواة).

ومما لا يخفى على من درس علم الجرح والتعديل مدى احتياج أهل الشأن في هذا العلم والباحثين فيه إلى معرفة مدلول كل مصطلح من مصطلحات النُقَّاد التي أطلقوها على الرُّواة؛ للتعرف على مرادهم، ومقصدهم، وعرفهم فيها، وبالخصوص المصطلحات المُتَجَاذَبَة عندهم، التي لا يعلم مرادهم منها إلا بعد دراستها دراسة تطبيقية مقارنة، وهذا الأمر مما احتاج إليه أهل الشأن من السابقين واللاحقين.

قال أبو الوليد الباجي: فعلى هَذَا يحمل أَلْفَاظ الْجرْح وَالتَّعْدِيل من فهم أَقْوَالهم وأغراضهم وَلَا يكون ذَلِك إِلَّا لمن كَانَ من أهل الصِّنَاعَة وَالْعلم بِهَذَا الشَّأْن وَأما من لم يعلم ذَلِك وَلَيْسَ عِنْده من أَحْوَال الْمُحدثين إِلَّا مَا يَأْخُذهُ من أَلْفَاظ أهل الْجرْح وَالتَّعْدِيل فَإِنَّهُ لَا يُمكنهُ تَنْزِيل الْأَلْفَاظ هَذَا التَّنْزِيل وَلَا اعْتِبَارهَا بِشَيْء مِمَّا ذكرنَا وَإِنَّمَا يتبع فِي

---

(١) حيث ولد الإمام الجوزجاني في أواخر القرن الثاني الهجري، وعاش إلى منتصف القرن الثالث، وهو العصر الذهبي للعلوم الإسلامية من حيث التدوين والترتيب والنقد والتمحيص، وعاصر البخاري ومسلم وأمثالهما.

ذَلك ظَاهر ألفاظهم فِيمَا وَقع الِاتِّفَاق عَلَيْهِ وَيقف عِنْد اخْتِلَافهمْ وَاخْتِلَاف عباراتهم وَالله الْمُوفق للصَّوَاب برحمته(١)

ومن هنا يتعين على من يُطالع كتب المحدثين أن يتفطن ويتنبه لإطلاق كلمة "منكر" ولا يتأثر بدافع التعجل فيُضعف من لا يستحق التضعيف، ويتكلم بغير علم، كما وقع لبعض العصريين. قولهم: أنكر ما رواه فلان: قال السيوطي(٢) : "وقع في عباراتهم: أنكر ما رواه فلان كذا، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفًا(٣)

ومن هذه المصطلحات المتجاذبة، التي يُجزم بمدلولها عند الإمام الجوزجاني مصطلح: منكر الحديث فكان جديراً بي أن أجمع كل من أطلق عليهم هذا المصطلح في كتابه أحوال الرجال من الرُّواة، ودراستهم من خلال بيان أقوال النُقَّاد فيهم؛ لنعلم بالاستقراء مدلوله، ومقصده، ومراده بهذا المصطلح، سواء بقوله: (منكر الحديث) وقوله: (أنكروا عليه حديث فلان) وقوله : (حديثه منكر) وقوله: (عرف بالمناكير)؛ وذلك لمعرفة حقيقة المراد من هذه العبارات عنده، وبلغ عدد الرواة الموصوفين بذلك (عشرة رواة). وسميت هذا البحث: الرُّواة الذين وصفهم الإمام الْجُوزَجانيُّ (المتوفى سنة: ٢٥٩هـ) بـ"منكر الحديث وما يُقاربه" دراسة مقارنة تطبيقية من خلال كتابه "أحوال الرجال".

أولاً: أهمية البحث وأسباب اختياره: تكمن أهمية البحث فيما يأتي:

١- المكانة العلمية للإمام الجوزجاني في حكمه على الرُّواة، والمكانة العلمية لكتابه النفيس أحوال الرجال.

---

(١) التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: (٢٨٧/١ـــــــ٢٨٨)

(٢) تدريب الراوي للسيوطي (صـ١٥٣) قال ابن عدي: أنكر ما روى بريد بن عبد الله بن أبي بردة: "إذا أراد الله بأمة خيرا قبض نبيها قبلها" قال: وهذا طريق حسن رواته ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم". والحديث في صحيح مسلم. وقال الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن "وهو عند الترمذي وحسنه وصححه الحاكم على شرط الشيخين" منهج النقد عند المحدثين صـ٤٣٣. الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (٢٤٧/٢)

(٣) منهج النقد في علوم الحديث(صـ٤٣٢ـــ ٤٣٣)

٢- ما أكد عليه علماء النقد من أهمية البحث في أحكام الأئمة، وبيان مقاصدهم؛ حتى تنبني درجة الأحاديث وتنجلي لنا أحوال الرُّواة.

٣- أنه يتناول مصطلحاً مهماً من مصطلحات الجرح المُتجاذبة، والتي كثر تناولها، وهو مصطلح: منكر الحديث"، وما تصرف منه مع حاجتنا إلى معرفة مدلول هذه الألفاظ عند الإمام الجوزجاني رحمه الله.

٤ـ معرفة أحوال هؤلاء الرُّواة عند غير الجوزجاني، ومقارنتها بقوله هذا.

٥ـ الحاجة الملحَّة إلى وجود دراسات حديثية تعني بتحرير ألفاظ النُقَّاد ومصطلحاتهم، والكشف عن مدلولاتها سيما أنَّها كثيرة جداً.

٦ـ عدم العثور على دراسات مقارنة تطبيقية لهذا المصطلح عند الإمام الجوزجاني رحمه الله.

ثانيًا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على الرُّواة الذين أطلق عليهم الإمام الجوزجاني في كتابه أحوال الرجال مصطلح "منكر الحديث وما يُقاربه"، ومعرفة مدلوله عنده ومراده منه، وذلك من خلال مقارنة قوله بأقوال غيره من النُقَّاد في هؤلاء الرُّواة، ومعرفة منهجه في الجرح والتعديل.

ثالثًا: الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش عن موضوع الدراسة من خلال المراسلة مع مراكز البحوث العلمية، عبر شبكة الإنترنت، وسؤال أهل العلم والتخصص من مشايخنا وأساتذتنا، لم أعثر على دراسة مقارنة تطبيقية تُظهر مدلول مصطلح: "منكر الحديث"، عند الإمام الجوزجاني في كتابه أحوال الرجال، مع العلم بوجود دراسات سابقة للحديث المنكر عند أئمة آخرين كالإمام أبي داود، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والترمذي، والنسائي، أما موضوع بحثنا فلم أقف عليه لأحد غيري حتى كتابة هذه السطور، ومن المعلوم أن لكل إمام اصطلاحاته الخاصة التي ينبغي معرفتها من خلال دراستها في ضوء أقوال الأئمة الآخرين.

رابعًا: حدود البحث:

جمع الرُّواة الذين أطلق عليهم الإمام الجوزجاني وصف : " منكر الحديث وما يُقاربه"، من خلال كتابه "أحوال الرجال"، وعددهم (عشرة رواة).

خامسًا: منهج البحث: يتمثل منهج الباحث في الآتي:

سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي(١) بدراسة المصطلح لغةً واصطلاحًا، والمنهج الاستقرائي(٢) في تتبع الرُّواة الذين وصفهم الجوزجاني بهذا الوصف في كتابه: "أحوال الرجال"، والمنهج المقارن(٣) بمقارنة أقوال الجوزجاني بأقوال غيره من الأئمة النُقَّاد، وكان ذلك على النحو الآتي:

١ــ بدأت البحث بمقدمة بينت فيها أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدوده، وخطة البحث، ومنهجه.

٢ــ ترجمت للإمام الجوزجاني ترجمة مختصرة، مبرزًا مكانته العلمية في الحديث وعلومه، مع بيان منهجه في الجرح والتعديل، ومنزلته بين أئمة النقد.

٣ــ طالعت كتاب "أحوال الرجال"، واستخرجت منه الرُّواة الذين أطلق عليهم وصف: " منكر الحديث"، أو نحوه، كقوله: روى مناكير، أو حديثه منكر أو ما يُقاربه في المعنى، ثم قمت بدراستهم، ومقارنة قوله بأقوال الأئمة الآخرين، ومن ثم بيان دلالة هذا المصطلح النقدية عند الإمام الجوزجاني.

٤ــ قمت بتعريف كل راوٍ منهم بذكر اسمه، ونسبه، وكنيته، وطبقته حسب ما ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه التقريب إن وجد فيه وإلا رجعت لغيره ممَّا يوجد له ترجمة فيه، ثم البدء بذكر قول الإمام الجوزجاني، وأتلوه بذكر أقوال النُقَّاد فيه،

---

(١) هو منهج رئيسي من مناهج البحث العلمي ينبني على شرح المعلومات شرحًا وافيًا للوصول إلى النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة، ويكون هذا الشرح شامل على التجزئة والتفسير للدلالات والحيثيات المراد معرفة طبيعة تكوينها وما ترمي إليه. فقمت بتعريف المنكر عند المتقدمين والمتأخرين، وبيان إطلاقاته، ومدلوله عند الإمام الجوزجاني.

(٢) حيث قمت بتتبع الرُّواة الذين وصفهم الجوزجاني بهذا الوصف في كتابه: أحوال الرجال.

(٣) هو يقوم على معرفة كيفية وأسباب حدوث الظواهر وذلك من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف. فقمت بمقارنة أقوال الإمام الجوزجاني بأقوال غيره من الأئمة النُقَّاد.

مبتدئاً بأقوال المعدلين، ثم بأقوال المجرحين، وأخيراً أسجل خلاصة القول في الراوي، ومدلول مصطلحه فيه تحت عنوان: المقارنة والترجيح.

٥ــ وثقت أقوال الأئمة من مصادرها، فإن لم أجد رجعت إلى المراجع الأخرى المقاربة.

٦ــ ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء، والكنى، والأنساب، وغيرها.

٧ــ اقتصرت على ذكر اسم الكتاب، والجزء والصفحة ورقم الترجمة في الحاشية، وباقي التعريف بالكتاب ذكرته في قائمة المصادر والمراجع للاختصار.

سادسًا: خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة:

أما المقدمة: فقد اشتملت على أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدوده، ومنهج البحث، وخطته.

أما المبحث الأول:

ففيه التعريف بالإمام الجوزجاني، وبكتابه أحوال الرجال، وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه.

المطلب الرابع: عقيدته.

المطلب الخامس: منزلته في الجرح والتعديل عند المحدثين.

المطلب السادس: منهجه في الجرح والتعديل.

المطلب السابع: رحلاته العلمية.

المطلب الثامن: مصنفاته.

المطلب التاسع: وفاته.

المطلب العاشر: التعريف بكتابه أحوال الرجال ويشمل التعريف بـــ: اسم الكتاب، ومنهج المؤلف فيه، وطبعاته.

المبحث الثاني: التعريف بمصطلح منكر الحديث وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المنكر عند أهل اللغة.

المطلب الثاني: تعريف المنكر اصطلاحاً عند المحدثين.

المطلب الثالث: إطلاقات المنكر عند الأئمة النُقَّاد.

المبحث الثالث: دلالة مصطلح منكر الحديث عند الإمام الجوزجاني.

المبحث الرابع: الدراسة المقارنة التطبيقية لمن قال فيهم الإمام الجوزجاني في كتابه أحوال الرجال منكر الحديث وما يُقاربه في معناه.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات، ثم أهم المصادر والمراجع، ومن ثم فهرس الموضوعات.

المبحث الأول:

وفيه التعريف بالإمام الجوزجاني، وبكتابه أحوال الرجال، وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني(١) كنيته أبو إسحاق السعدي(٢) محدّث الشام، وأحد الحفاظ المصنفين المخرجين الثقات(٣).

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه:

يتضح لنا من خلال النظر في كتب التراجم أن الإمام الجوزجاني حظى بالأخذ عن شيوخ جهابذة كرام، وأخذ عنه تلاميذ أفاضل خيار:

فمن شيوخه الكرام:

١ــ يزيد بن هارون بن زاذان السلمي أبو خالد الواسطي مات سنة: ست ومائتين.

٢ــ عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري أبو سهل البصري مات سنة: سبع ومائتين.

٣ــ بشر بن عمر بن الحكم الزهراني أبو محمد البصري مات سنة: سبع وقيل تسع ومائتين.

٤ــ عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي الباهلي أبو وهب البصري مات في المحرم سنة: ثمان ومائتين.

٥ــ عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري مات سنة: اثنتين وعشرين ومائتين.

---

(١) هذه النسبة إلى مدينة بخراسان مما يلي بلخ يقال لها الجوز جانان، والنسبة إليها جوزجاني، وقد نسب إليها جماعة من العلماء، وأما عن ضبطها: فهي بضم الجيم الأولى، وزاي وجيم. وكان مولده فيها، حيث لم يذكر أهل التراجم سنة مولده لكنه كان في عصر هارون الرشيد، وقد تبين ذلك بعد النظر في طبقات شيوخه. وأما مكان مولده فإنه ولد في جوزجان وسكن دمشق حتى مات فيها نص على ذلك الزركلي في الأعلام. الانساب للسمعاني: (٢/١١٦)، التقريب (٩٥/ت٢٧٣)، الأعلام للزركلي: (١/٨١).

(٢) تهذيب الكمال للمزي: (٢/٢٤٤/ت٢٦٨)

(٣) تهذيب التهذيب: (١/١٨١/ت٣٣٢)، معجم شيوخ الطبري: (صـ٦٨)

٦ــ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي أبو عبد الله مات سنة: إحدى وأربعين ومائتين. وغيرهم كثير(١).

ومن تلامذته الأخيار:

١ــ أبو داود: وهو سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني مصنف السنن وغيرها مات سنة: خمس وسبعين ومائتين.

٢ــ الترمذي: وهو محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى صاحب الجامع أحد الأئمة مات سنة: تسع وسبعين ومائتين.

٣ــ أبو زرعة الرازي: وهو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ مات سنة: أربع وستين ومائتين.

٤ــ أبو حاتم الرازي: وهو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي مات سنة: سبع وسبعين ومائتين.

٥ــ النسائي: وهو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ صاحب السنن مات سنة: ثلاث وثلاثمائة.

٦ــ أبو جعفر الطبري: وهو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي مات سنة: عشر وثلاثمائة. وغيرهم كثير(٢).

المطلب الثالث: ثناء العلماء عليه:

تراوحت أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه بين كونه: ثقة، صدوقًا، حافظًا، مصنفًا، جليلًا جدًا كان أحمد بن حنبل يكاتبه، ويكرمه إكرامًا شديدًا، ولكنه كان ناصبيًا(٣).

---

(١) الجرح والتعديل: (١٤٨/٢)، تهذيب الكمال للمزي: (٢٤٤/٢/ت٢٦٨)

(٢) تهذيب الكمال للمزي: (٢٤٤/٢/ت٢٦٨).

(٣) النواصب: هم الذين يبغضون عليًا رضى الله عنه، وينصبون العداء له ومن والاه، ويؤذونهم بقول أو عمل. وسموا بذلك؛ لنصبهم العداء لعلي رضى الله عنه ولآل البيت الأطهار والنواصب إحدى طوائف أهل البدع التي أصيبت في معتقدها بعدم التوفيق للاعتقاد السديد في الصحابة الكرام؛ فقد زين لهم الشيطان اعتقاد عدم محبة رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب رضى الله عنه، وحملهم على التدين ببغضه وعداوته، والقول فيه بما هو بريء منه، كما تعدى بغضهم إلى غيره

قال النسائي: ثقة حافظ للحديث. وقال مرة: ثقة. وقال أيضاً: لا بأس به.(١) وذكره ابن حبان في الثقات(٢)، وقال: روى عنه أهل العراق، والشام، وكان حريزي المذهب(٣) ولم يكن بداعية. وقال الخلال: "إبراهيم جليل جداً كان أحمد بن حنبل يكاتبه ويكرمه إكراماً شديداً"(٤). وقال أبو حاتم الرازي: كتب إليَّ من دمشق بعد ما تحول إليها ببعض حديثه.(٥) وقال الدارقطني: كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات. وقال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: "لكن فيه انحراف عن علي"(٦) وقال ابن عدي: كان مقيماً بدمشق يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في

من أهل البيت كابنه الحسين وغيره. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية: (٥٩/٢)، مجموع الفتاوي: (٤٦٨/٤) العقيدة الواسطية: (صـ١١٩)

(١) تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد) (٦٠/ت٩٣) تهذيب الكمال للمزي: (٢٤٤/٢/ت٢٦٨)، إكمال تهذيب الكمال: (٣٢٤/١/ت٣١٩)

(٢) الثقات لابن حبان: (٨١/٨/ت١٢٣٣٧)

(٣) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: (١٨١/١) : ورأيت في نسخة من كتاب ابن حبان حريزي المذهب – وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبعد الياء زاي- نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب وكلام ابن عدي يؤيد هذا وقد صحف ذلك أبو سعد بن السمعاني في الأنساب فذكر في ترجمة الجريري بفتح الجيم أن إبراهيم بن يعقوب هذا كان على مذهب محمد بن جرير الطبري ثم نقل كلام ابن حبان المذكور وكأنه تصحف عليه والواقع أن ابن جرير يصلح أن يكون من تلامذة إبراهيم بن يعقوب لا بالعكس وقد وجدت رواية ابن جرير عن الجوزجاني في عدة مواضع من التفسير والتهذيب والتاريخ.

(٤) تهذيب الكمال للمزي: (٢٤٤/٢/ت٢٦٨)

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١٤٨/٢/ت٤٩٠)

(٦) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٥١/١/ت١٤٤)، سؤالات السهمي للدارقطني: (صـ٣٣٠)

التحامل على علي رضى اللَّه عنه(١). وقال مسلمة في كتاب " الصلة ": ثنا عنه غير واحد، وهو ثقة. وقال السجزي، وسألته يعني الحاكم عن الجوزجاني، فقال: ثقة مأمون، إلا أنه طويل اللسان، وكان يستخف بمسلم بن الحجاج فغمزه مسلم بلا حجة(٢).

وقال الذهبي: الحافظ الإمام نزيل دمشق ومحدثها(٣). وقال ابن كثير: خطيب دمشق وإمامها وعالمها وله المصنفات المشهورة المفيدة، منها المترجم فيه علوم غزيرة وفوائده كثيرة(٤).

وقال ابن حجر: أكثر الترحال والكتابة وله عن أحمد بن حنبل مسائل، وكان صلباً في السنة حافظًا للحديث، وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته. وقال في التقريب: ثقة حافظ رمي بالنصب(٥) من الحادية عشرة(٦).

المطلب الرابع: عقيدته:

كانت عقيدة الإمام الجوزجاني على عقيدة السلف الأخيار في إثبات أسماء الله وصفاته من غير تأويل ولا تشبيه ولا تمثيل، فهو من أئمة السلف الصالح المتمسكين بالكتاب والسنة، فقد كانت له علاقة وطيدة مع الإمام أحمد بن حنبل، وكان الإمام أحمد يكرمه إكراماً شديداً. لكن هناك من رمى الإمام الجوزجاني بالنصب، وتكلم في مخالفته لمنهج السلف يتضح ذلك من خلال ما تقدم من أقوال العلماء فيه أنه رمي بالنصب ولم يكن بداعية إليه. حيث اشتهر بذلك من خلال كلام العلماء ووصفهم إياه

---

(١) قلت: لم يذكره الحافظ ابن عدي في "الكامل" إنما أورد هذا الكلام في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق: الكامل في ضعفاء الرجال ترجمة إسماعيل بن أبان: (١/٥٠٤/ت١٣٢)

(٢) إكمال تهذيب الكمال: (١/٣٢٤/ت٣١٩)

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي: (٢/١٠٠/ت٥٦٨)

(٤) البداية والنهاية لابن كثير: (١١/٣٨)

(٥) النصب: بفتح النون وسكون الصاد المهملة: هو الانحراف على علي رضي الله عنه والنيل منه، وبسبب بدعته ربما جرح من تشيع، كما بيَّن ذلك الحافظ ابن حجر فقد يضعف الراوي بسبب اختلافه معه في المعتقد. لسان الميزان: (١/١٦)

(٦) تقريب التهذيب: (٩٥/ت٢٧٣)

ببدعة النصب، وهو ما كان عليه بعض أهل دمشق، وممن قال بذلك عنه ابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وابن حجر.

قال ابن حبان: " كَانَ حريزي الْمَذْهَب وَلم يكن بداعية إِلَيْهِ، وَكَانَ صلبًا فِي السّنة حَافِظًا للْحَدِيث، إِلَّا أَنه من صلابته رُبمَا كَانَ يتَعَدَّى طوره(١). وقال ابن عدي: " وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضى الله عنه " ، وقال الدارقطني: وفيه انحراف عن علي. وقال ابن حجر: "رمي بالنصب ". غير أنه لم يكن داعية إلى بدعته.

وقال ابن حجر في موضع آخر: وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد فان الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلْقُه وعبارة طلقة حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلًا ضعفه قبل التوثيق»(٢).

قلت: قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني مفسرًا وموضحًا ما قصده الحافظ ابن حجر: أقول: قول ابن حجر: «ينبغي أن يتوقف» مقصودة كما لا يخفي التوقف على وجه التأني والتروي والتأمل، وقوله: «فهذا إذا عارضه مثله ... قبل التوثيق» محله ما هو الغالب من أن لا يلزم من إطراح الجرح نسبة الجارح إلى افتراء الكذب، أو تعمد الحكم بالباطل، أو الغلط الفاحش الذي يندر وقوعه، فأما إذا لزم شيء من هذا فلا محيص عن قبول الجرح إلا أن تقوم بينة واضحة تثبت تلك النسبة(٣).

قلت: والتهم التي ذكروها في حق الحافظ الجوزجاني، ومنها انحرافه عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه، والشدة في منهجه، لم نجد لها أثارة من علم في أقواله

---

(١) الثقات لابن حبان: (٨/٨١/ت١٢٣٣٧)

(٢) لسان الميزان لابن حجر: (١/١٦)

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: (١/٢٤٥)

المبثوثة في صحائف الكتب المطبوعة التي بين أيدينا. والذي يظهر لي أن ساحته بريئة مما أُلصق به، وأنه دائر بين العدل و الإنصاف، وذلك للاعتبارات التالية:

١ــ ظهور عدله وانصافه مع رواة الشيعة، مثال ذلك: حكمه على جعفر بن سليمان الضبعي بأنه روى أحاديث منكرة وهو ثقة متماسك كان لا يكتب(١). فلم يتشدد في الحكم فيه.

٢ــ ظهور عدله وانصافه مع التعامل مع الرواة الذين رُموا بالنصب، فلم يحابهم، ولم يلن منهم، مثال ذلك: قال الإمام الجوزجاني في حق موسى بن طريف: زائغ(٢). فلو كان ناصبيًا فكيف يصف من وافقه في المذهب أنه زائغ.

٣ــ اُتهم الإمام الجوزجاني بأنه على مذهب حريز بن عثمان الذي رمي بالنصب، وحريز بن عثمان قد نفى عنه هذه التهمة كل من علي بن عياش الحمصي (ت٢١٩هـ) حيث قال: حكى عنه سوء المذهب، وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عليه(٣).

وقال أبو حاتم الرازي: لم يصح عندي ما يقال في رأيه(٤).

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني: وقد تتبعت كثيراً من كلام الجوزجاني في المتشيعين فلم أجده متجاوزًا الحد، وإنما الرجل لما فيه من النصب يرى التشيع مذهبًا سيئًا وبدعة ضلالة وزيغًا عن الحق وخذلانا، فيطلق على المتشيعين ما يقضيه اعتقاده كقوله «زائغ عن القصد – سيء المذهب» ونحو ذلك، وكلامه في الأعمش ليس فيه جرح بل هو توثيق وإنما فيه ذم بالتشيع والتدليس وهذا أمر متفق عليه أن الأعمش كان يتشيع ويدلس وربما دلس عن الضعفاء وربما كان في ذلك ما ينكر(٥)

---

(١) أحوال الرجال: (١٨٤/ت١٧٣) وستأتي ترجمته والكلام عليه في الدراسة التطبيقية في هذا البحث.

(٢) المصدر السابق: (٥٢/ت٢٤)

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر: (٣٤٣/١٢)

(٤) الجرح والتعديل: (٢٨٩/٣)

(٥) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: (٢٤٥/١)

قلت: فعلى هذا التحقيق الأصيل من المعلمي رحمه الله يقال: أن وصف المبتدع بما تقتضيه بدعته من أحكام لا يسمى تشدداً البتة، سواء كانت في بدعة التشيع أو غيرها.

المطلب الخامس: منزلته في الجرح والتعديل عند المحدثين:

لما ذكر الإمام الذهبي من يعتمد قوله في الجرح والتعديل؛ صنفهم إلى مراتب فجعل منهم المتساهل، ومنهم المعتدل، ومنهم المتشدد، وجعل الجوزجاني من المتشددين، وقرنه بالإمامين الجليلين ابن معين، وأبي حاتم رحمة الله على الجميع فقال: وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني، متعنتون، وقسم في مقابلة هؤلاء كابي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، متساهلون، وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي، معتدلون ومنصفون(١).

كما أنه وصفه في موضع آخر بقوله: " وهو ممن يُبالغ في الجرح"(٢) كما وصفه الحافظ ابن حجر بأنه يبالغ في جرح من خالفه في المعتقد.

وتتضح مكانة الإمام الجوزجاني في الجرح والتعديل من عدة أمور:

١ــ نقل العلماء القدامى لأقواله في الجرح والتعديل؛ فقد أكثر ابن أبي حاتم النقل عنه، وكثيراً ما يقول: "أنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إليَّ"، وكذلك العقيلي ينقل عنه بواسطة، وروى عنه ابن حبان، وبث ابن عدي كثيراً من أقواله، وتارة ينسبه إلى الجوزجاني، وتارة إلى (السعدي)، وكذلك الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، والمزي في تهذيب الكمال، والذهبي في ميزان الاعتدال، و سير أعلام النبلاء، وابن حجر في تهذيب التهذيب، وغيرهم(٣).

٢ــ كتابه "أحوال الرجال" فقد صنفه لهذا الشأن، وبث فيه أقواله في الرواة، وأشاد به العلماء، ونسبوه إليه. قال الذهبي: وله: كتاب في الضعفاء. وقال ابن حجر: وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته.

---

(١)الموقظة للذهبي: (صـ: (٨٢)

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي: (صـ١٩٣)

(٣)الجرح والتعديل: (١٥٤/١)، الضعفاء الكبير للعقيلي: (٩٤/١)، الكامل في ضعفاء الرجال: (٨٧/٤)، تاريخ بغداد: (١١١/٦)، ميزان الاعتدال: (٣٨/١)، لسان الميزان: (٤٦٧/٢)

٣ــ كان الإمام الجوزجاني رحمه الله يتمتع في نقده للرجال بنزاهة علمية رفيعة، فلا يُصدر حكماً على راوٍ إلا لبيان حقيقة أمره؛ فيذكر ما للرُّاوي وما عليه، مُجتنبًا اتباع الهوى، أو المجاملة أو المداهنة في نقده، مبتعداً كل البعد عن أي مؤثر خارجي من علاقة أو قرابة أو نحو ذلك، فبيان أحوال الرُّواة، وكشف الكذابين، واجب ديني؛ من أجل الدفاع عن الدين وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ظهرت نزاهة الإمام الجوزجاني العلمية في كتابه؛ فقال في مقدمة كتابه أحوال الرجال: "وقد علمت أنه قد ينقم على كتابي هذا فرق من الناس ففرقة تاقت أنفسها إلى مراتب لم يسعوا في توطيدها عند أخذهم من الحديث(١).

وقال أيضًا: " وكنت لا أبالي إذ عزم الله لي على ذلك بعد ما استخرته من رضي ذلك وسخط إذ كنت عن دينه أناضل، وعن سنة نبيه أحاول، وعنها أهل الزيغ أذب، وعن الكذابين على رسول الله صلى الله عليه وسلم الملحدين في دين الله اكشف..(٢).

المطلب السادس: منهج الجوزجاني في الجرح والتعديل:

قلت: وصف الإمام الذهبي الإمام الجوزجاني بالتشدد، وقرنه بالإمامين الجليلين ابن معين، وأبي حاتم، ووصفه أيضًا بأنه يُبالغ في الجرح، كما وصفه الحافظ ابن حجر بأنه يبالغ في جرح من خالفه في المعتقد كما سبق بيان ذلك.

قلت: ومن خلال تتبع أقوال الجوزجاني في جرح الرُّواة وتعديلهم تبيَّن اعتداله في النقد من ناحية الضبط، وتشدده من ناحية العدالة بينتُ سابقًا تصنيف النُقَّاد إلى متشدد، ومعتدل، ومتساهل، وكان هذا التقسيم ناتجًا عن اختلاف أنظار النُقَّاد، وتفاوت معلوماتهم، وبناء على منهجهم الذي اتبعوه في النقد، حيث صنف الإمام الذهبي الجوزجاني ضمن النُقَّاد المتشددين؛ فقال عنه: وهو ممن يبالغ في الجرح. وبعد التتبع لمنهج الإمام الجوزجاني في نقده للرجال يمكننا تلخيص بعض المميزات التي اتسم بها منهجه في النقد، وتكمن هذه المميزات فيما يأتي:

---

(١) أحوال الرجال: (ص٦)

(٢) المصدر السابق: (صـ ٧ ـــ ٨)

١ــ بعد النظر والتتبع لأقوال الجوزجاني في الرجال، اتضح لي أن منهجه في نقد الرجال يتسم بالاعتدال والتوسط في التوثيق من ناحية الضبط، بينما يتشدد في التوثيق من ناحية العدالة، فهو وإن وافق النُقَّاد بدرجة كبيرة في الحكم على الرجال إلا أن عبارته في بيان بدع الرُّواة فيها نوع من التشدد، وقد اتضح ذلك جليًا من خلال مقارنة أقواله بأقوال النُقَّاد كما سيأتي في الدراسة التطبيقية لمن تكلم فيهم الجوزجاني رحمه الله.

٢ــ من الملاحظ أن الإمام الجوزجاني رحمه الله كان يعتبر بنقد بعض النُقَّاد من شيوخه؛ فيوافقهم في نقدهم للرجال، إما بالتصريح بذكر أقوالهم، أو يقول: سمعتهم يقولون كذا، ويصرح باعتبار هذا القول أو ينقل أقوالهم دون تعليق، وهذا يشعر بميله لهذا القول، وقد يصرَّح بذكر أسماء من ينقل عنهم.

ومن أمثلة ذلك قوله: في عثمان بن عمير الثقفي غال المذهب منكر الحديث سمعت ابن حنبل يقول: هو منكر الحديث وفيه ذاك الداء(١). وقوله عن يزيد بن أبي زياد: سمعتهم يضعفون حديثه(٢). وقوله عن عبد الله بن فرُّوخ: رأيت ابن أبي مريم حسن القول فيه قال هو أرضى أهل الأرض عندي فأما أحاديثه فمناكير عن ابن جريج عن عطاء عن أنس غير حديث(٣). وقوله عن قرة بن عبد الرحمن: سمعت ابن حنبل قال منكر الحديث جداً(٤)

٣ــ ومن منهجه أيضًا أنَّه يُخالف نقده لبعض النُقَّاد: فكان رحمه الله يُخالف بعض من سبقه من النُقَّاد في حكمهم على الرجال، وهذا إن دل على شيء؛ فإنما يدل على رسوخ قدمه في النقد ومعرفة الرجال، كما يدل على استقلاله الفكري، وظهر ذلك في أكثر من موضع على النحو التالي:

---

(١) أحوال الرجال: (٢٣/٥١)

(٢) أحوال الرجال: (١٥١/ت١٣٥)

(٣) أحوال الرجال: (٢٦٩/ت٢٧٩)

(٤) أحوال الرجال: (٢٨٤/ت٢٩٤)

مُخالفة حكمه لحكم الصُوري قال في ترجمة: عمرو بن واقد، قد كنا قديماً ننكر حديثه، وقد سألت عنه محمد بن المبارك الصُوري فقال: كان يتبع السلطان، وكان صدوقًا وما أدري ما قال الصُوري أحاديثه معضلة مناكير(١).

٤ــ ومن مميزات منهج الإمام الجوزجاني رحمه الله أنه قد يجمع أكثر من راوٍ في حكم واحد لما بينهم من تقارب في الأحوال، وتماثل في الدرجة العلمية، والأمثلة التالية تكشف لنا هذا المنهج عنده:

ـــــ قوله في ترجمة: عاصم بن ضمرة عندي قريب منه ـــــ يقصد الحارث بن عبد الله الهمذاني(٢).

٥ــ ومن منهجه أيضًا أنه يُجمل أكثر من راوٍ في الحكم؛ وذلك لاشتراكهم في نفس الحكم، وفي نفس الدرجة، ومن أمثلة ذلك.

قوله: والقاسم وعبد الرحمن العمريان منكرا الحديث جداً وكانا شريفين(٣).

٦ــ وكان من أبرز سمات منهج الإمام الجوزجاني: الصدق والأمانة في حكمه على الرُّواة، وكانت أحكامه صادرة عن علم محيط بالرُّواة فإذا لم يكن لديه علم، أو لم يتبيَّن له وجه الصواب فلا يتردد في إعلان ذلك، ومن مظاهر أمانته العلمية ما يأتي:

إن لم يكن لديه علم لا يتردد في إعلان ذلك وظهر ذلك في قوله: جهدنا أن نعرف بُهَيَّةَ الذي يروي عنه يحيى بن المتوكل أبو عقيل فلا نهتدي له(٤). وإن لم يكن متيقنًا من الحكم فيعلن ذلك بقوله: أظن أو أي عبارة تشعر بعدم التيقن مثل قوله: أبو صيفي بشير بن ميمون أظنه كان يكون بمكة غير ثقة(٥).

---

(١)أحوال الرجال: (٢٨٦/ت٢٩٧)

(٢) أحوال الرجال: (٣٤/ت١١)

(٣)أحوال الرجال: (٢٢٧/ت٢٢٤/٢٢٥)

(٤) أحوال الرجال: (١٥٣/ت١٣٨)

(٥) أحوال الرجال: (٢٦٠/ت٢٦٧)

٧ــ كذلك من منهجه سؤال الأئمة عن أحوال الرجال إذا لم يتبيَّن له: وأمثلة ذلك كقوله: قلت ليحيى عفير بن معدان تضمه إليه قال هو قريب منه(١).

٨ــ كذلك من منهجه أنه لا يُطيل في ترجمة الرَّاوي، وإنما يكتفي بقوله : زائغ، أو كذاب، ونحو ذلك، ومن منهجه تنوع ألفاظه في الحكم على الرُّواة. والله أعلم.

أما منهجه في التعديل: فقد استعمل في تعديله للرَّواة مصطلحات منها مُفردة، ومنها مركبة مثل قوله: أثبت الناس، ثقة متماسك، صدوق اللسان، صدوق اللهجة، روى عنه الثقات(٢). وقد يُطلق في الراوي لفظ النكارة ويوثقه بعبارة أخرى كما قال في ترجمة: جعفر بن سليمان حيث قال: روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك كان لا يكتب. فكان منهجه رحمه في التعديل فيما ظهر لي يشعر بالتساهل مثل الحاكم النيسابوري؛ فقد عدل رواة كانوا عند غيره من المتروكين وأكتفي على ذلك بمثال واحد قال في ترجمة: يحيى بن عبيد الله التيمي: أحاديثه متقاربة من حديث أهل الصدق(٣). مُخالفًا بذلك قول النُقَّاد فقد قال عنه البخاري: تركه يحيى القطان وكان ابن عيينة يضعفه. وقال مسلم: ساقط متروك الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جداً. وقال الحاكم أبو عبد الله: روى عن أبيه عن أبي هريرة نسخة أكثرها مناكير. وقال في موضع آخر: يضع الحديث. وقال ابن حجر: متروك وأفحش الحاكم فرماه بالوضع(٤). فقوله في هذا الراوي يدل على تساهله في التعديل؛ حيث خالف الجوزجاني النُقَّاد في حكمه على هذا الرَّاوي فعدَّله مع ضعفه البيِّن. والله أعلم.

---

(١) أحوال الرجال: (٣٠٢/ت٢٩٠)

(٢)قال الإمام الجوزجاني في ترجمة: عبد الوارث بن سعيد وكان من أثبت الناس. أحوال الرجال: (٣١٥/ت٣٣٤) وقال في ترجمة: عدي بن ثابت مائل عن المقصد روى عنه الثقات.(٤١/٧١) وقال أيضاً: كان أبو نعيم كوفي المذهب صدوق اللسان: (١٢٩/ت١٠٦) وقال أيضاً: جعفر بن سليمان الضبعي روى أحاديث منكرة وهو ثقة متماسك كان لا يكتب(١٨٤/ت١٧٣).

(٣) أحوال الرجال: (٢٣٤/ت٢٣١)

(٤) الضعفاء الصغير للبخاري: (١٤٠/ت٤١٩)، الجرح والتعديل: (١٦٧/٩/ت٦٩٢)، تهذيب الكمال: (٤٤٩/٣١/ت٦٨٧٦)، تهذيب التهذيب: (٢٥٢/١١/ت٤٠٧)، التقريب: (٥٩٤/ت٧٥٩٩)

المطلب السابع: رحلاته:

رحل إلى مكة ثم البصرة ثم الرملة وأقام في كل منها مدة، ثم رحل إلى مصر سنة: خمس وأربعين ومائتين(١) ونزل دمشق فسكنها إلى أن مات. قال الدارقطني: أقام بمكة مدة، وبالبصرة مدة، وبالرملة مدة(٢).

المطلب الثامن: مصنفاته:

ذكر المترجمون له كتبًا عديدة منها:

١ــ أحوال الرجال(٣)

٢ــ أمارات النبوة(٤).

٣ــ التاريخ(٥).

٤ــ المترجم(٦).

---

(١) قاله أبو سعيد بن يونس في تهذيب الكمال: (٢ / ٢٤٤)

(٢) الرملة: بفتح الراء وسكون الميم وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد فلسطين يقال لها الرملة، كان بها جماعة من العلماء والصلحاء، وكان بها الرباط للمسلمين، وكان يسكنها جماعة من العلماء الصالحين للمرابطة بها. الأنساب للسمعاني: (١٦٩/٦)

(٣) وهو مطبوع. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.

(٤) وهو مطبوع مع كتابه أحوال الرجال بتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، نشرته دار الطحاوي بالرياض السعودية، ودار حديث أكادمي بفيصل أباد – الباكستان.

(٥) قال ابن حجر في الإصابة في ترجمة بلال بن رباح: و روى أبو إسحاق الجوزجاني في تاريخه. وقال في ترجمة عبد الله بن عوف وقال الجوزجاني في تاريخه لا أعلم له حديثًا. وقال في موضع آخر وكذا قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في تاريخه في ترجمة عبد الرحمن بن عوف. قلت: وهذه الأقوال غير موجودة في كتابه أحوال الرجال؛ فعلم أنه كتابه التاريخ مغاير لأحوال الرجال. الإصابة بتمييز الصحابة: (٣٢٦/١)، (٢٠٣/٤)

(٦) قال ابن كثير: (البداية والنهاية: ١١/ت٣٨) له أي الجوزجاني المصنفات المشهورة المفيدة منها "المترجم" فيه علوم غزيرة وفوائد كثيرة. وقال ابن القيم: (إعلام الموقعين عن رب العالمين: ٣١٩/١): قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في كتابه المترجم له باب في القصاص من اللعبة والضربة. ومما سبق ينصح أن كتابه المترجم هو عبارة عن شروح المسائل فقهية. والله أعلم.

٥ــ مسائل الإمام أحمد(١). ولم يطبع – فيما أعلم – إلا أحوال الرجـــال، وجـــزء صغير من أمارات النبوة، وهو الجزء السادس منه. والله أعلم.

المطلب التاسع: وفاته:

كانت وفاته بدمشق يوم الجمعة مستهل ذي القعدة سنة: تسع وخمسين ومائتين. (٢)

المطلب العاشر: التعريف بكتابه أحوال الرجال:

ويتضمن ذلك بيان اسم الكتاب، ومنهج المؤلف فيه، وطبعات الكتاب.

أولًا: اسم الكتاب:

إن الثابت في اسم الكتاب هو : أحوال الرجال، فهو الاسم الصحيح للكتـــاب، كمـــا جاء في أول ورقة منه: (كتاب أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في أحـــوال الرجال)، وكذا في السماعات الواردة في آخر الكتاب(٣).

وقد سمي هذا الكتاب بأسماء عديدة، منها:

١ــ الضعفاء: قال الذهبي عندما ذكر الجوزجاني : "وله كتاب في الضـــعفاء(٤)" ، وقال ابن حجر: "وكتابه في الضعفاء بوضح مقالته(٥)"

---

(١) ورد في كتب التراجم، وعنده ــ أي الجوزجاني ـــ عن أبي عبد الله "جزأن مسائل" قلت: ولم أجد عن هذين الجزائين شيئًا؛ لكن وجدت في بعض كتب الجرح والتعديل بعض سؤالات الجوزجاني لأحمد بن حنبل منها على سبيل المثال: قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: أنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إلى قال سألت أحمد يعنى – ا بن حنبل – عن حارثة بن مضرب فقال: هو حسن الحديث. الجرح والتعديل: (٣/٢٥٥/ت١١٣٧)

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر: (٧/٢٧٨/ت٥٤٤) طبقات الحفاظ للسيوطي: (٢٤٨/ت٥٥١) المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري: (١/٢٧/ت٩٠)

(٣) كتاب أحوال الرجال، بتحقيق السامرائي (ص: (١٧)، وبتحقيق البستوي (ص: (١٣٦)، وقد حقق البستوي الاسم في بداية الأمر فذكر أن اسمه الشجرة في أحوال الرجال، ثم رجع عن ذلك وبين أن الاسم الصحيح له هو أحوال الرجال.

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي: (٢/١٠٠/ت٥٦٨)

(٥) تهذيب التهذيب: (١/١٦١)

٢ــ والجرح والتعديل: قال الصفدي: "إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني الحافظ صاحب الجرح والتعديل(١)، وقال صاحب هداية العارفين عندما ذكره: "صنف كتاب الجرح وَالتَّعْدِيل"(٢) .

٣ــ ومعرفة الرجال: قال الحافظ ابن حجر: عندما ذكر شروط قبول رواية المبتدع: " وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود، والنسائي في كتابه «معرفة الرجال» ، فقال في وصف الرواة: «ومنهم زائغ عن الحق – أي: عن السنة – صادق اللهجة، فليس فيه حيلة؛ إلا أن يؤخذ من حديثه «غير» ما لا يكون منكراً إذا لم يقو به بدعته»(٣).

منهجه في كتابه:

افتتح الجوزجاني كتابه بمقدمة حافلة، بيَّن فيها موضوع كتابه، والغرض منه، وأهمية نقد الرواة، ثم قسم الرواة الذين أوردهم في كتابه إلى مراتب، لكنه لم يرتب كتابه ترتيباً مُعيَّناً، ويغلب على التراجم في الكتاب القصر، وقلما يطيل الجوزجاني في ترجمة الراوي، وإنما يكتفي بقوله : زائغ، أو كذاب، ونحو ذلك، ومن منهجه تنوع ألفاظه في الحكم على الرواة.

طبعات الكتاب: طبع الكتاب عدة طبعات:

١ مؤسسة الرسالة، بتحقيق صبحي البدري السامرائي، سنة ١٤٠٥ هـ.

٢ــ دار الطحاوي في الرياض، تحقيق د. عبد العليم عبد العظيم البستوي في حديث أكادمي فيصل آباد، ونشرته في الطبعة الأولى سنة: ١٤١١هـ.

---

(١) الوافي بالوفيات: (١٠٩/٦)

(٢) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: (٣/١)

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: (صـ١٠٤)

المبحث الثاني: التعريف بمنكر الحديث وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المنكر عند أهل اللغة:

اللفظُ المنكر عند أهل اللغة مشتق من أنكر الشيء أي جهله ولم يعرفه.

قال ابن فارس في مادة (نَكَرَ): النُّونُ وَالْكَافُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يَسْكُنُ إِلَيْهَا الْقَلْبُ. وَنَكِرَ الشَّيْءَ وَأَنْكَرَهُ: لَمْ يَقْبَلْهُ قَلْبُهُ وَلَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ لِسَانُهُ.... وَالْبَابُ كُلُّهُ رَاجِعٌ إِلَى هَذَا(١).

وقال ابن الأثير: وقد تكرر ذكر «الإنكار والمنكر» في الحديث، وهو ضد المعروف. وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه فهو منكر(٢). وعلى ما تقدم يتبيَّن أن المنكر عند أهل اللغة: هو الشيء المستغرب الذي لا يقبله القلب ولا يسكن إليه، ولا يعترف به، بل ينفر منه فهو ضد المعروف، فهو مشتق من قولهم أنكر عليه فعله أي عابه ونهاه (٣). والله أعلم.

المطلب الثاني: تعريف المنكر اصطلاحًا عند المحدثين:

اختلفت عبارات علماء المصطلح في تعريف المنكر، حتى يكاد يشتبه أمره لدى الناظر، والتحقيق الذي يتبيَّن بالبحث أن ذلك الاختلاف يرجع إلى اختلاف مقصد كل طائفة منهم من استعمال هذا الاصطلاح. وقد وجدنا بالبحث في ذلك مسلكين للعلماء نفصلهما فيما يأتي:

المسلك الأول: إطلاق المنكر على نوع خاص من المخالفة وهو:

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس: (٤٧٦/٥)

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: (١١٥/٥) لسان العرب: (٢٣٣/٥) تاج العروس: (٢٩٢/١٤)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار: (١٢/٢)

(٣) قال الدكتور حمزة المليباري في كتابه الحديث المعلول: قواعد وضوابط " ص٦٦ – ص٧٧. فالمنكر في لغة المتقدمين أعم منه عند المتأخرين، وهو أقرب إلى معناه اللغوي، فإن المنكر لغة: نكر الأمر نكيرا وأنكره إنكارا ونكرا، معناه: جهله. وجاء إطلاقه على هذا المعنى في مواضع من القرآن الكريم، كقوله تعالى: {وجاء إخوة يوسف فدخلوا عليه فعرفهم وهم له منكرون} (يوسف: ٥٨)، وقوله تعالى: {يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها} (النحل: ٨٣). وعلى هذا فإن المتأخرين خالفوا المتقدمين في مصطلح ((المنكر)) بتضييق ما وسعوا فيه.

ـ ما رواه الضعيف مخالفًا للثقة. وهذا القسم يقع في مقابلة المعروف.

ـ والمعروف هو: حديث الثقة الذي خالف رواية الضعيف.

وعلى هذا كثير من المحدثين، وهو الذي استقر عليه هذا الاصطلاح عند المتأخرين، وعليه جرى الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها.

المسلك الثاني: التوسع في إطلاق المنكر وأنه: ما تفرد به راويه، خالف أو لم يخالف ولو كان ثقة. وهذا يشمل صوراً متعددة، أطلق المحدثون على كل منها "منكر" وهو مسلك كثير من المتقدمين (١)

وقد استعمل علماء الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين مصطلح: "المنكر"، وأطلقوه على أحاديث جملة من الرواة، واختلفوا في مرادهم منه ويأتي ذلك مفصلًا في المطلب الثالث من هذا المبحث يتضح من خلاله مقصد أهل الاصطلاح منه:

قال ابن الصلاح في النوع الرابع عشر معرفة المنكر من الحديث:

بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجى(٢) الحافظ أنه: الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر. فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل.

وقد نوزع في إفراده بنوع، وكلامهم يقتضي أنه: الحديث الذي انفرد به الراوي مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والإتقان، أو انفرد به من غير مخالفة لما رواه أحد، لكن هذا التفرد نازل عن درجة الحافظ الضابط يعرف من ذلك أن المنكر من أقسام الشاذ فلم يحتج لإفراده كما أفاد الزركشي في نكته.(٣)

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث تأليف: نور الدين محمد عتر الحلبي: (صـ٤٣٠)

(٢) بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الراء وبعدها الدال المهملة وبعدها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها الجيم، هذه النسبة الى برديج وهي بليدة بأقصى آذربيجان .. والمشهور بهذه النسبة أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ النيسابوريّ. الأنساب للسمعاني: (٢/١٤٨/ت٤٣٤)

(٣) نكت الزركشي: (٢/ ١٥٥) قلت: وللدكتور حمزة المليباري في كتابه "نظرات جديدة في علوم الحديث": (صـ ٣١) رأي آخر في المنكر، فقال: "وكذلك مصطلح (المنكر)، فإنه عند المتأخرين ما رواه الضعيف مخالفًا للثقات، غير أن المتقدمين لم يتقيدوا بذلك، وإنما عندهم كل

ونقل الحافظ ابن حجر في تعريف المنكر: أنه رواية من فحش غلطــه، أو كثــرت غفلته، أو ظهر فسقه وإن لم يُخالف فقال: والثالث: المنكر –على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة– وكذا الرابع، والخامس، فمن فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، فحديثه منكر(١).

المطلب الثالث: إطلاقات المنكر عند الأئمة النقاد:

لقد استعمل علماء الجرح والتعديل من المتقدمين والمتأخرين مصطلح: "المنكــر"، وأطلقوه على أحاديث جملة من الرواة، واختلفوا في مرادهم منه، فالمتقــدمون مــن النقاد أطلقوه، وقصدوا به مقاصد عدة أُجملها فيما يأتي:

أولًا: أطلقوه على الحديث الغريب أو الفرد:

وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند ، ولم يعرف هذا الحديث إلا من قبل هذا الراوي، ولا يوجد له مُتابع عليه حيث يطلق المنكر عند جماعة من المتقدمين المحدثين على مطلق التفرد من الثقــة، أو الصــدوق، أو الضعيف، سواء خالف أو لم يخالف، وهذا التوسع في إطلاق المنكر يشــمل صــورًا متعددة، أطلق المحدثون على كل منها "منكر" وهو مسلك كثير من المتقدمين(٢)

ويُعدُ الحافظ البرديجي أول من وضع مصطلح المنكر بالتفرد المطلق كما نقل ابــن الصلاح(٣) عنه فقال: "بَلَغَنا عَنْ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ هارونَ البِرْديجيِّ الحــافظِ أنَّــهُ: الحديثُ الذي ينفردُ بهِ الرجلُ ولا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غيرِ روايتِهِ، لا مِنَ الوجهِ الذي رواهُ

حديث لم يعرف عن مصدره: ثقة كان راويه أم ضعيفًا، خالف غيره أم تفرد. وهناك في كتب العلــل والضعفاء أمثلة كثيرة توضح ذلك، ذكرها في كتابه الحديث المعلول قواعد وضوابط.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر: (صــ٢٢٥)

(٢) منهج النقد في علوم الحديث تأليف: نور الدين محمد عتر الحلبي: (صــ٤٣٠)

(٣) مقدمة ابن الصلاح: (صــ١٦٩ــــ ١٧٠)

منهُ، ولا مِنْ وجهٍ آخرَ. فأطلقَ البِرْديجيُّ ذلكَ ولَمْ يُفَصِّلْ، وإطلاقُ الحكمِ على التفـرُّدِ بالرَّدِّ أو النكارةِ أو الشذوذِ، موجودٌ في كلامِ كثيرٍ مِنْ أهلِ الحديثِ(١) .

قال الحافظ ابن رجب مفسراً كلام الحافظ البرديجي السابق: ذكر هذا الكـلام فـي سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحـديث عـن قتادة، عن أنس، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ. وهذا كالتصريح بأن كل مـا ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ــ صلى الله عليه وسـلم ــ "في النهي عن بيع الولاء وهبته"(٢).

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي "ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكـر مـن الحديث وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفـاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجـل عـن الصـحابة، أو عـن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً"(٣).

وقد أفاد كلام الحافظين البرديجي، وابن رجب: أن المنكر يُعرف بتفرد الراوي الذي لم يتابع على حديثه، ولا شاهد لمتنه، ومن المعلوم أن النكارة تنتفي عـن الـراوي بوجود العاضد له، أو كانت النكارة في الحديث من غيره كما قرر المحدثون.

---

(١) قلت: وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقـاد لفـظ المنكر على مجرد التفرد؛ لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن مَن يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده كما أفاد بذلك الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح فقال: "وهذا ما ينبغي التيقظ لـه، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد ولكن حيـث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده. النكت على كتاب ابن الصـلاح جـ٢/٦٧٤)، مقدمة ابن الصلاح: (صـ١٦٩ـــ ١٧٠)

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب: (٦٥٣/٢) والحديث أخرجه الإمام مسلم في كتـاب العتـق، بـاب: النهي عن بيع الولاء، وهبته(١١٤٥/٢)، رقم الحديث: (١٥٠٦) من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٣) شرح علل الترمذي: (٦٥٣/٢)

وعلى هذا فالتفرد المطلق من الثقة أو غير الثقة خالف أو لم يخالف يُعَدُ منكراً عند الحافظ البرديجي، وهذا الذي جعل الحافظ ابن حجر يقول في فتح الباري متعقباً على البرديجي في قوله: يونس بن القاسم الحنفي أبو عمر اليمامي قال البرديجي: منكر الحديث قلت: (أي الحافظ ابن حجر) أوردت هذا لئلا يستدرك وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة فلا يكون قوله: منكر الحديث جرحاً بيناً، كيف وقد وثقه يحيى بن معين، وما له في البخاري سوى حديثه عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس في النهي عن المخابرة وهو عنده من طرق غير هذه عن أنس(١).

قلت: وهذا الذي ذهب إليه البرديجي لم يكن غريباً أو فرداً فقد تبين لي أنه انتزع هذا المذهب من أحد الأعلام السابقين له وهو الإمام يحيى بن سعيد القطان كما جاء في كلامه عن ترجمة (قيس بن أبي حازم) وهو أحد الثقات فقد وثقه ابن معين(٢)، وقال فيه ابن القطان: منكر الحديث؛ وذلك لأنه روى أحاديث مناكير (٣)، وقد فسر ذلك الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب فقال: " ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق"(٤)

وقد تبعه الإمام أحمد بن حنبل في ذلك حيث وجدت أنه قد أطلق النكارة على الفرد الثقة الذي لم يتابع؛ وذلك كما جاء في ترجمة محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، فقد وثقه

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: (٤٥٥/١)، والحديث أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع المخاضرة(٧٨/٣)، رقم الحديث: (٢٢٠٧) حدثنا إسحاق بن وهب، حدثنا عمر بن يونس، قال: حدثني أبي، قال: حدثني إسحاق بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة، والمخاضرة، والملامسة، والمنابذة، والمزابنة»

(٢) قال ابن معين في ترجمته هو أوثق من الزهري وقال مرة: ثقة. تهذيب الكمال: (١٥/٢٤/ت٤٨٩٦)، تهذيب التهذيب: (٣٨٨/٨/ت٦٩١)

(٣) تهذيب الكمال: (١٥/٢٤/ت٤٨٩٦)

(٤) تهذيب التهذيب: (٣٨٩/٨/ت٦٩١)

الأئمة ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم(١)، وقال الحافظ ابن حجر : ثقة له أفراد(٢) وقد قال الإمام أحمد فيه: في حديثه شئ يروي أحاديث مناكير أو منكرة (٣)

وعقب الحافظ ابن حجر على ذلك فقال: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك وقد احتج به الجماعة (٤)

قلت: وخلاصة الأمر أن العلماء أطلقوا المنكر على الحديث الغريب أو الفرد وهذا يكون منه المقبول والمردود على حسب حال راويه، ويكون فيه صور ثلاث، وهي:

الصورة الأولى: تفرد الثقة، ووقع هذا في بعض كلام يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، قال ابن رجب: النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر، وكلام الإمام أحمد قريب من ذلك، وأما بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرد، فهو صحيح عند جمهور العلماء.

الصورة الثانية: تفرد من خفَّ ضبطه عن الثقة، ولم ينزل إلى الضعيف، وتمثل له: "الصدوق"، ووقع هذا في كلام أحمد بن حنبل، وأبي داود، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي، وغيرهم، وأما بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرد، فهو حسن عند جمهور العلماء.

الصورة الثالثة: تفرد الضعيف بما لا يُعرف من غير طريقه، ولا يُحتمل منه والمضَّعف سواء أكان المضعف تضعيفًا مطلقًا أو نسبيًا بالنسبة لشيخ معين أو بلد معين، وهذا واقع في كلام كثير من النُقَّاد، وأما بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرد، فهو على مراتب حسب ضعف راويه فمنه خفيف الضعف، ومتوسط الضعف، وشديد الضعف.

قال ابن الصلاح معلقًا على تعريف البرديجي السابق للمنكر وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث.

---

(١)قال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش، ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(٧/١٨٤/ت١٠٤٢)، (تهذيب الكمال٢٤/٣٠١/ت٥٠٢٣)

(٢) تقريب التهذيب: (٤٦٥/ت٥٦٩١)

(٣) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: (١/٥٦٦)، (تهذيب التهذيب٩/٦/ت٨)

(٤) فتح الباري لابن حجر: (١/٤٣٧)

الثاني: إطلاق المنكر على التفرد بشرط المخالفة، سواء كان ثقة أو ضعيفا:

وهذا مذهب كثير من الأئمة المحدثين، كابن معين (١)، وعلي بن المديني (٢)، ومسلم، وأبي داود (٣)، وابن عدي (٤)، وغيرهم، وهذه أقوالهم الدالة على ذلك:

وقد أفاد الإمام مسلم في ذلك فقال: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته رواياتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة(٥)

---

(١) قال ابن معين في ترجمة: محمد بن ثابت العبدي ليس به بأس. وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ينكر عليه حديث بن عمر في التيمم لا غير. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي):(صـ٢١٥/ت٨٠٩)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري): (٣١٠/٤/ت٤٥٣٧) تهذيب التهذيب: (٨٥/٩/ت١٠٨)

(٢)قال ابن المديني: عندما سئل عن أبي معشر المدني: كان يحدث عن المقبري وعن نافع بأحاديث منكرة. سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني : (صـ ١٠٠)

(٣) حكم الإمام أبو داود السجستاني على حديث رواه هَمَّام، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ» وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ هَمَّامٍ، وَلَمْ يَرْوِهِ إِلَّا هَمَّامٌ " وعقب السخاوي على ذلك فقال: وهمام ثقة احتج به أهل الصحيح، ولكنه خالف الناس. (سنن أبي داود كتاب: الطهارة، باب: الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء(٥/١/رقم الحديث١٩)، فتح المغيث للسخاوي:(٢٥٤/١).

(٤) قال ابن عدي في حديث: إِذَا ذَهَبَ الإِيمَانُ مِنَ الأَرْضِ وُجِدَ بِبَطْنِ الأُرْدُنِ. قَالَ الشَّيْخ: هَذَا حَدِيثٌ منكر. الكامل في ضعفاء الرجال: (٢٧٤/١/ت٤) وقد عقب الحافظ ابن حجر على ذلك فقال: ومن عادته أي ابن عدي فيه أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة. فتح الباري لابن حجر(٤٢٩/١)

(٥) ثم قال الإمام مسلم ذاكراً أمثلة لما ذكره: فمن هذا الضرب من المحدثين: عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو العطوف، وعباد بن كثير، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث فلسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشاغل به؛ لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث

قال النووي: معلقًا على كلام الإمام مسلم السابق: "هذا الذى ذكر رحمه الله هو المعنى المنكر عند المحدثين يعنى به المنكر المردود فانهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطًا متقنًا"(١).

وعلى هذا فإطلاق المنكر على تفرد الثقة المخالف أو الضعيف جعل جماعة من المحدثين تُقرر أن الشاذ والمنكر مترادفان، من هؤلاء ابن الصلاح، وتابعه ابن دقيق العيد، وابن كثير، والعراقي، وذلك قبل أن يفصل بينهما الحافظ ابن حجر رحمه الله.

قال الإمام ابن دقيق العيد في تعريف الشاذ: وَهُوَ مَا خَالف رِوَايَة الثِّقَات أَو مَا انْفَرد بِهِ من لَا يحْتَمل حَاله أَن يقبل مَا تفرد بِهِ. وقال في المنكر وَهُوَ كالشاذ. وَقيل هُوَ مَا انْفَرد بِهِ الرَّاوِي وَهُوَ منقوض بالأفراد الصَّحِيحَة(٢).

وقال الحافظ ابن كثير: المنكر وهو كالشاذ: إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطًا، وإن لم يخالف فمنكر مردود. وأما إن كان الذي تفرد به عدل ضابط حافظ قُبِل شرعًا، ولا يقال له " منكر "، وإن قيل له ذلك لغةً(٣).

وقد ذهب الحافظ العراقي أيضًا إلى أن المنكر والشاذ بمعنى واحد وذلك من خلال موافقته لابن الصلاح في التأكيد على ترادف الشاذ والمنكر. وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه(١).

أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته. فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الإتقان منهم في أكثره، فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم. مقدمة صحيح مسلم:(٥/١)

(١) شرح النووي على مسلم: (٥٧/١).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح: (صـ:١٧)

(٣) اختصار علوم الحديث: (صـ: ٥٨)

وعلى هذا فإن تفرد الثقة أو غير الثقة المخالف يُعَدُ من المنكر المردود، أما إذا كان التفرد من الثقة الذي لم يخالف فلا يُعَدُ من المنكر المردود عند كثير من المحدثين، وإنما يُعدُ من الزيادات المقبولة كما قرر الإمام مسلم، وتبعه النووي، ثم ابن كثير؛ ولهذا قال الإمام الذهبي رحمه الله: وإن تفرد الثقة المتقن يُعَدُّ صحيحاً غريباً، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً. وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث(٢).

وقال في موضع آخر: المُنْكَر: وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. وقد يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ منكَراً(٣).

ثالثاً: إطلاق المنكر على التفرد من الراوي الضعيف المخالف فقط:

وهذا مذهب بعض المحدثين من المتقدمين، كالبخاري وتلميذه الترمذي، الذي سأل البخاري عن حديث رواه الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حيث قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّامِ»(٤)

قال الترمذي سَأَلْتُ مُحَمَّدًا (يعنى البخاري) عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَحْمِلُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ وَيَقُولُ: كَتَبَ إِلَى الْيَمَنِ حَتَّى حُمِلَ إِلَيْهِ كِتَابُ مَعْمَرٍ فَرَوَاهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا قَالَ يَرْوِي مَنَاكِيرَ"(٥)

---

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح(صـ: ١٠٦)

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣/١٤٠ـــ ١٤١)

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث: (صـ: ٤٢)

(٤) أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: (٧/٩٧) رقم: (٢٥١١) وقال: قال الإمام أحمد بن حنبل الحمل على محمد بن كثير قال كم روى مناكير. وقال البخاري: هذا حديث منكر أخبرنا إنما هو قتادة عن مطرف عن عمران.

(٥) علل الترمذي الكبير، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في الشام(صـ:٣٢٤)

وهذا الإطلاق هو الذي أقره الجمهور من المتأخرين، واستقر عليه رأي الحافظ ابن حجر واعتمده في النزهة (١) وتابعه على ذلك ممن جاء بعده السخاوي في فتح المغيث (٢)، والأمير الصنعاني في توضيح الأفكار(٣)، وطاهر الجزائري في توجيه النظر (٤)، وغيرهم.

---

(١) حيث قال في النزهة: وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً من وجه؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقًا في أن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف. وقد غفل من سوى بينهما، والله أعلم. نزهة النظر في مصطلح أهل الأثر: (صـ:٨٧)

قلت: ولهما أي الشاذ والمنكر بذلك صور ثلاث، وهي:

الصورة الأولى: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، واختلف على تسميته عند المتأخرين، فسماه أكثرهم: شاذًا، والبعض : "شاذًا منكرًا" كابن الصلاح، وأما بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرد، فهو ضعيف عند جمهور العلماء، وعند البعض هو صحيح يتوقف عن الاحتجاج به فقط، كالحاكم، والخليلي، وابن حجر، حيث يطلق عليه: "شاذًا صحيحًا.

الصورة الثانية: مخالفة من خفَّ ضبطه عن الثقة، ولم ينزل إلى الضعيف، وتمثل له: بـ"الصدوق" لمن هو أولى منه، وتفصيل القول فيه كسابقه.

الصورة الثالثة: مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه، وهذه الصورة أكثر ما يقع إطلاق: "المنكر" عليها، واختلف على تسميته عند المتأخرين، فسماه أكثرهم منكر، والبعض "شاذًا منكرًا كابن الصلاح ، وأما بالنسبة لحكمه من حيث القبول والرد، فهو ضعيف جداً عند العلماء، بل منه ما يكون موضوعاً إذا كان راويه وضاعاً وما بنحوه.

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث(٢٤٩/١)

(٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: (٢/٥ـــ٧)

(٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر: (٥١٥/١) قال الشيخ طاهر الجزائري: وَالْمُعْتَمد فِي حد الشاذ بِحَسب الاصْطِلَاح أَنه مَا يرويه الثِّقَة مُخَالفا لمن هُوَ أرجح مِنْهُ وَأما الْمُنكر فقد اخْتلف أَيْضا فِي حَده وَالْمُعْتَمد فِيهِ بِحَسب الاصْطِلَاح أَنه مَا يرويه غير الثِّقَة مُخَالفا لمن هُوَ أرجح مِنْهُ فهما متباينان لَا يصدق أَحدهمَا على شَيْء مِمَّا يصدق عَلَيْهِ الآخر وهما يَشْتَرِكَان فِي اشْتِرَاط الْمُخَالفَة ويمتاز الشاذ عَنهُ بِكَوْن رَاوِيه ثِقَة ويمتاز الْمُنكر عَن الشاذ بِكَوْن رَاوِيه غير ثِقَة وَهَذَا هُوَ أحد الْقسمَيْنِ مِنْهُ فَإِن خُولِفَ مَعَ ذَلِك كَانَ مَا تفرد بِهِ أَشد فِي الشذوذ وَرُبمَا سَمَّاهُ بَعضهم مُنْكرا.

قال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح: وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين. فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ وأن كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة. والله أعلم(١)

وقال أيضًا في النزهة: وإن وقعت المخالفة له مع الضعف؛ فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له المنكر.... ثم قال: وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف وقد غفل من سوى بينهما، والله أعلم(٢).

ويُعَدُ الحافظ ابن حجر أول من فرق بين المنكر والشاذ بهذين المصطلحين السابقين مؤكداً على غفلة من سوى بينهما؛ على ما ذهب إليه العلامة اللكنوي حيث يقول: " والذي حققه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها، وارتضاه كثير ممن جاء بعده هو أن المنكر والشاذ يعتبر فيهما المخالفة، ويفترقان في كون الراوي مجروحًا، وغير مجروح(٣)

ويتضح مما سبق أن المنكر في لغة المتقدمين أعمّ منه عند المتأخرين، وهو عند المتقدمين أقرب إلى معناه اللغوي، وأن المتأخرين قد خالفوا المتقدمين في مصطلح المنكر بتضييق ما وسعوا فيه.

وقد لخص الشيخ اللكنوي موقف المتقدمين والمتأخرين فقال: يُفَرَّقُ بين قول القدماء هذا حديث منكر، وبين قول المتأخرين هذا حديث منكر، فإن القدماء كثيراً ما

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٦٧٥/٢) ويقصد بالقسم الثاني هنا هو الشاذ.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: (صـ:٧٢ـــ ٧٣)

(٣) ظفر الأماني شرح مختصر السيد الجرجاني: (صـ:٣٦٢)

يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه، وان كان من الاثبات والْمُتَأَخِّرين يُطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات(١).

رابعًا: أطلقوه على الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه:

وهذا على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة، كما قال ابن حجر في النزهة: والمنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة، فمن فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، فحديثه منكر(٢).

قلت: ومشى على هذا التعريف البيقوني في منظومته، فقال:

وَالمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْدِيلُهُ لاَ يْحمِلُ التَّفَرُّدَا(٣)

خامسًا: إطلاق المنكر على الحديث الذي تدل قرينة في متنه على أنه موضوع:

قال الربيع بن خُثَيْمٍ: «إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل»(٤)

وقال ابن الجوزي: «الحَدِيثُ المُنْكَرُ يَقْشَعِرُّ لَهُ جِلْدُ الطَّالِبِ لِلْعِلْمِ، وَيَنْفِرُ مِنْهُ قَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ»(٥)

<u>سادسًا: إطلاق المنكر على من لا تحل الرواية عنه:</u>

قلت: استخدم الإمام البخاري مصطلح: منكر في تجريح بعض الرواة وحكى أبو الحسن ابن القطان(٦) عن البخاري أنه قال في كتابه الأوسط: كل من قلت فيه منكر الحديث؛ فلا

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: (صـ٢١١)

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: (صـ١١٢ـــ ١١٣)

(٣) المنظومة البيقونية: (صـ: ١١)

(٤) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (صـ: ٣١٦)

(٥) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: (١٠٢/١)

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان: (٢٦٤/٢) قال ابن القطان في هذيل بن الحكم: قال فيه البخاري: منكر الحديث.

وهو القائل عن نفسه في كتابه الأوسط: " كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه ".

تحل الرواية عنه. ونقله أيضًا جماعة من أهل العلم مثل الذهبي والعراقي وابن حجر، وكأنهم تبعوا ابن القطان في نقله؛ لأن هذا القول لا يوجد في تواريخ البخاري.

سابعًا: إطلاق المنكر على أنواع من الحديث الضعيف لأسباب أخرى غير التي ذكرت:

وذلك كحديث المجهول والحديث الذي وهم فيه الثقة، والمقلوب، والمدرج، والمنقطع، وغيرها من أسباب ضعف الحديث، وقع ذلك في كلام غير واحد من الأئمة المتقدمين، كيحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيان، وأبي داود، والنسائي، وغيرهم.

هذا مجمل إطلاقات المتقدمين لمصطلح "المنكر"، وقد جعلها ابن الصلاح من المتأخرين في قسمين حيث قال: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه:

الأول: المنفرد المخالف لما رواه الثقات.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده(١).

ولكثرة إطلاق المتقدمين لمصطلح المنكر، على ما خالف فيه الضعيف من هو أولى منه، استقر هذا المعنى عند كثيرين من المتأخرين، ومن بعدهم، فعرفه ابن حجر بقوله: وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف، ومقابله يقال له المنكر(٢)، وتبعه كثير من المحدثين.

ويُلاحظ أن معنى المنكر عند ابن الصلاح، وغيره من بعض الأئمة أوسع ممَّا ذكره ابن حجر، ولذا جعله ابن الصلاح نوعين وهما: الأول: ما خالف الراوي فيه من هو أولى منه.

الثاني: ما تفرد به الضَّعيف، خالف فيه أو لم يُخالف.

ويتمثَّل الفرق بينهم في أن ابن الصلاح، ومن وافقه من العلماء يجعلون النَّوع الثاني مُقيداً بالضَّعيف، بينما يكون النُّوع الأوَّل غير مُقيد به، ولذلك فما خالف فيه

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: (صـ : ٨١ ـــــ ٨٢)

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: (صـ:٧٢ ـــ ٧٣)

الرَّاوي "الثِّقة وغير الثِّقة" غيره ممَّن هو أولى منه، يُعد مُنكـرًا، وأمَّـا ابـن حجـر فالمنكر عنده مُنحصر فيما خالف فيه الضَّعيف من هو أولى منه.

ولكنَّهم جميعًا متفقون على أنَّ ما ينفرد به المقبول يكون مقبولًا مطلقًـا، وهـذا ليس بمُتَّفق عليه عند المتقدمين، فمنهم من يعده منكرًا مردودًا كما سبق بيانه.

وعليه يكون كلام ابن الصَّلاح أجمع من كلام ابـن حجـر لمفهـوم: "المنكـر"، عنـد المتقدمين، حين ألحق حديث المقبول الذي خالف فيه من هو أولى منه بـالمنكر، وكـذلك الذَّهبي، حين قال: المُنْكَر: وهو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. وقد يُعَـدُّ مُفْـرَدُ الصَّـدُوقِ منكَرًا(١).

وقال في موضع آخر: وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثـلُ هُشَيْم وحفص بن غِياث: (منكرًا) . فإن كان المنفردُ من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارةَ عَلَى ما انفردَ به مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سَلَمة التَّبُوذَكِيّ، وقالوا: (هذا منكر) . فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة، غَمَزُوه ولَيَّنوا حديثَه، وتوقفـوا فـي توثيقه. فإن رَجَع عنها، وامتَنَع من روايتها، وجَوَّز على نفسه الوَهَمَ: فهُو خيرٌ لـه، وأرجَحُ لعدالته. وليس من حَدِّ الثقة أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فَمَن الذي يَسْلَمُ من ذلـك غيرُ المعصومِ الذي لا يُقَرُّ على خطأ(٢).

وإذا فهمنا معنى: "المنكر"، عند العلماء، يتبيَّن لنا أن إطلاق المتقدمين، لمصطلح: "منكر الحديث"، قد يقع على من ينطبق عليه صورة من صـور إطلاقـات: "المنكـر" عندهم؛ ولذا قد يُطلقونه على المقبول من الرُّواة وغير المقبول مـنهم إذا انفـرد أو خالف من هو أولى منه، كثر ذلك منه أو لم يكثر، وإن كان أكثر اطلاقهم إيـاه علـى غير المقبول إذا تفرَّد أو خالف غيره، وكانوا أكثر ما يُطلقون على تفـرد المقبـول، ومن قلَّت منه المخالفة لمن هو أوثق منه، قولهم: "في حديثه نكارة أو عنده منـاكير أو روى مناكير أو روى حديثًا منكرًا، وما بنحوها من عبارات، قال اللَّكْنـوي: "وقـد

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث (صـ: ٤٢)

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (صـ٧٧/٧٨)

يُجعَل صفة للرَّاوي، بأن يُقال: هذا الرَّاوي مُنكَرُ الحديث، أو روى المناكير، وبينهما فَرْق، فإنَّ قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرَّده ترك الرَّاوي، فإنَّه ليس كلُّ من روى المناكير بضعيف؛ بل إذا كثرت في روايته المناكير(١).

وقد يُطلق المنكر على الرَّاوي الثقة إذا رَوَى المناكير عن الضُّعفاء، كما ذكره السخاوي في فتح المغيث.

وكثيراً ما يُطلقون المنكر على الرَّاوي لكونه روى حديثًا واحداً، كما ذكره الزين العراقي في تخريج أحاديث الإحياء.

ومنكر الحديث يُطلقونه على الراوي إذا كثرت المناكير في روايته، فاستحق الترك، كذا ذكره السخاوي نقلا عن ابن دقيق العيد. وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهى إلى أن يقال فيه: منكر الحديث ؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه كما نقله عنه السخاوي في فتح المغيث(٢). ومن عباراتهم في بعض أحاديث الرُّوَاة، هذا أنكرُ ما روى، وهذا لا يقتضي ضعفه، بل قد يكون حسنًا كما قال السيوطي في التَّدريب(٣): وقع في عبارتهم: أنكر ما رواه فلان كذا، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفًا.

وقال ابن عدي: أنكر ما روى يزيد بن عبد الله بن أبي بردة: « إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِأُمَّةٍ خَيْرًا قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا»(٤) قال: وهذا طريق حسن رواته ثقات، وقد أدخله قوم في

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : (صـ١٠٣)

(٢) فتح المغيث: (١٣٠/٢)

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (٢٨١/١)

(٤) أخرجه مسلم في كتاب: الفضائل، باب: إذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها (١٧٩١/٤) رقم: (٢٢٨٨) من حديث أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (بلفظ) «إن الله عز وجل إذا أراد رحمة أمة من عباده، قبض نبيها قبلها، فجعله لها فرطا وسلفا بين يديها، وإذا أراد هلكة أمة، عذبها ونبيها حي، فأهلكها وهو ينظر، فأقر عينه بهلكتها حين كذبوه وعصوا أمره»

صحاحهم.(١)

وقال الذهبي(٢): أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذي، وصححه الحاكم على شرط الشيخين(٣). ثم ختم اللكنوي قائلًا: فاحفظ هَذَا كُله فقد زل قدم كثير من أبناء عصرنا، بسبب عدم إطلاعهم على هذه الإطلاقات، حيث مشا كل حديث ظنوا كل حديث وجدوا إطلاق المنكر عليه أو على راويه مطلقًا ضعيفًا.(٤) والله أعلم.

الفرق بين قولهم: حديث منكر ومنكر الحديث ويروي المناكير:

هناك فرق بين قولهم: هذا حديث منكر، وبين قولهم: هذا الراوي منكر الحديث، وبين قولهم يروي المناكير.

ومن لم يطلع عليه زل وأضل وابتلى بالغرق، ولا تظنن من قولهم: هذا حديث منكر أن راوية غير ثقة؛ فكثيرًا ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد، وأن اصطلح المتأخرون على أن المنكر هو الحديث الذي رواه ضعيف مخالفًا لثقة، وإما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذ، وكذا لا تظنن من قولهم: فلان روى المناكير أو حديثه هذا منكر ونحو ذلك، أنه ضعيف.

قال العراقي في تخريج أحاديث الأحياء: وكثيرًا ما يُطلقون المنكر على الراوي؛ لكونه روى حديثًا واحدًا.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/٢٤٦ــــ٢٤٧).

(٢) ميزان الاعتدال: (٤/٣٤٧)

(٣) قلت: الحديث أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الدعوات، باب: في دعاء الحفظ (٥/٥٦٣) رقم: (٣٥٧٠) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم. وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: الوتر(١/٤٦١) رقم: (١١٩٠) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وسكت عنه الذهبي في التلخيص ولم يتعقبه بشئ.

(٤) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل : (صـ١٠٣) بتصرف.

ونحوه قول الذهبي في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري من الميزان: قولهم: منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث(١).

قلت: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء. قال الحاكم: قلت للدارقطني سليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة.

وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهى إلى أن يقال فيه: منكر الحديث ؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه. والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث الأعمال بالنيات(٢).

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري عند ذكر محمد بن ابراهيم التيمي: وتوثيقه مع قول أحمد فيه يروي أحاديث مناكير قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك وقد احتج به الجماعة. وقال أيضًا: عند ذكر ترجمة بريد بن عبد الله أحمد، وغيره يُطلقون المناكير على الأفراد المطلقة(٣).

وخلاصة ما سبق: أن المنكر يطلق ويراد به ما يخالف فيه الراوي الضعيفُ الثقاتَ، فإذا خالف الضعيفُ الثقاتَ قالوا: هذا الحديث منكر، ويخالف المنكرُ الشاذَ في

---

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ١٩٩ــــ ٢٠٤) بتصرف.

(٢) فتح المغيث للسخاوي: (١٣٠/٢) والحديث أخرجه البخاري في كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟: (٦/١) رقم الحديث: (١) ومسلم في كتاب: الإمارة، باب: قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنية: (١٥١٥/٣) رقم الحديث: (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

(٣) هدي الساري: (صـ٤٥٩)

كون الشاذ مخالفة الثقة للثقات وليس للضعفاء، وهذا الذي استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين، وقد يطلق المنكر ويراد به تفرّد من لا يُحتمل تفرده، ومنهم من يطلقه بإزاء الشاذ، وقد يوجد في إطلاقات الأئمة الكبار المتقدمين إطلاق المنكر بإزاء التفرد ولو كان من ثقة. وعلى كلٍّ فالمنكر أشد من الشاذ، وضعفه شديد، إلا إذا أطلق بإزاء التفرد فإنه لا يفيد الضعف. والله أعلم.

المبحث الثالث: دلالة مصطلح منكر الحديث عند الإمام الجوزجاني رحمه الله تعالى:

لقد توصلت إلى معرفة دلالة مصطلح منكر الحديث عند الإمام الجوزجاني من خلال معرفة موقف الأئمة الآخرين، ومقارنة أقوالهم بقوله؛ من أجل معرفة الأقرب والأبعد من مصطلح الجوزجاني مع بيان القول الراجح فيه.

وبناء على ذلك فقد ظهر لي من خلال هذا البحث أن مصطلح المنكر عند الإمام الجوزجاني سواء كان مُطلقًا أو مقترنًا بعبارة أُخرى على الرُّواة له أكثر من دلالة، وذلك على النَّحو الآتي:

١ــ أطلقه على تفرد الضعيف الذي لا يُحتمل تفرده، مع مُخالفته للثقات، وليس بمعنى مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه فحسب، وكان ذلك في اثنين منهم، وهما: عثمان بن عمير الثقفي، وبكر بن خنيس.

٢ــ أطلقه على الرَّاوي الصدوق إذا تفرَّد بما لا يُعرف من غير طريقه، وتحمل حديثًا منكرًا، وإن كانت المخالفة قد وقعت فيه ممن فوقه المتفرد به، فالآفة فيه من غيره. وكان ذلك في واحد منهم، وهو: عبد الله بن فرُّوخ.

٣ــ أطلقه على الضعيف جدًا الذي تفرد بما لم يتابع عليه في كثير من مروياته، وكان ذلك في ثلاثة منهم وهم: القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص، وعبد الرحمن بن عبد الله العمري، وحسين بن قيس الرحبي.

٤ ـــ أطلقه على مجرد تفرُّد الراوي بالحديث، وليس بمعنى مُخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم، وكان ذلك في اثنين منهم وهما: جعفر بن سليمان الضبعي، وقرة بن عبد الرحمن.

٥ـــ أطلقه على المجهول الذي روى أحاديث منكرة، وتفرد بها ولم يُتابع عليها، وكان ذلك في واحد منهم، وهي: أم عبد الله بنت خالد بن معدان.

٦ ــ أطلقه على الرَّاوي الذي "ليس به بأس" وتفرد بما لا يُتابع عليه، وكان ذلك في واحد منهم، وهو: يحيى بن عيسى.

قلت : يتبيَّن من خلال ما سبق أنَّ إطلاق الإمام الجوزجاني مصطلح: "منكر الحديث " وما يُقاربه على هؤلاء الرُّواة أنَّه كان معتدلًا في حكمه عليهم، ووافق النُقَّاد في حكمه على الرُّواة، ولم يُخالف في واحد منهم.

وأتضح مما سبق أنَّ من يقال فيه: منكر الحديث ليس كمن يقال فيه روى أحاديث منكرة؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به أحيانًا الترك لحديثه، أما العبارات الأخرى فإنها لا يقتضي بمجردها ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته على ما ذهب إليه أهل التحقيق، وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث فليتنبه للفرق بين قولهم: منكر الحديث وروى مناكير كما أفاد الإمام الزركشي في النكت.

وعلى هذا فإن الرُّواة الذين وصفهم الجوزجاني بهذا المصطلح في هذا البحث يقبلون التنوع في مراتب الجرح والتعديل؛ لهذا جاء ضبطهم متفاوتًا، فبعضهم يدخل ضمن المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، كمن وصف بصدوق(١)، وبعضهم يدخل ضمن المرتبة الخامسة، كمن وصف بصدوق يتشيع(٢)، وبعضهم يدخل ضمن الصالحة للاعتبار، كصدوق له ما ينكر، ممن يقبل حديثهم في المتابعات والشواهد(٣)، وبعضهم يدخل ضمن مرتبة الضعيف جدًا(٤) كما سيأتي مفصلًا بإذن الله تعالى في المبحث الرابع من هذا البحث في الدراسة التطبيقية.

وبهذا يتضح أنه ليس كل من وصفه الجوزجاني بالمنكر يكون حديثه مردوداً فقد يصف الراوي بذلك، ويكون المراد الفرد المطلق الذي قد يكون حديثه صحيحاً غريباً ما دام لم يُخالف كما قرر المحققون من المحدثين. والله أعلم.

---

(١) كما سيأتي في ترجمة: عبد الله بن فروخ الخراساني، ويحيى بن عيسى بن عبد الرحمن

(٢) كما سيأتي في ترجمة: جعفر بن سليمان الضبعي.

(٣) كما سيأتي في ترجمة: عثمان بن عمير الثقفي، وقرة بن عبد الرحمن، وبكر بن خنيس الكوفي

(٤) كما سيأتي في ترجمة: القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص، وعبد الرحمن بن عبد الله العمري. وحسين بن قيس الرحبي.

المبحث الرابع:

الدراسة المقارنة التطبيقية لمن قال فيهم الإمام الجوزجاني في كتابه أحوال الرجال: "منكر الحديث وما يُقاربه"

بعد التتبع والاستقراء في كتاب الإمام الجوزجاني : (أحوال الرجال)، اتضح لي أنه أطلق مصطلح منكر الحديث وما يُقاربه على عشرة من الرواة:

لذا سأدرس حال كل راوٍ على حدة، وذلك بجمع أقوال النُقَّاد فيه جرحًا وتعديلاً، حتى يتضح لي مراد الإمام الجوزجاني:

١ـ عثمان بن عمير الثقفي أبو اليقظان الكوفي(١).

قال الجوزجاني: منكر الحديث.(٢)

<u>موقف الأئمة الآخرين:</u>

قال ابن معين: ليس به بأس(٣). وقال مرة: ليس بذاك(٤). وقال أيضًا: ليس حديثه بشيء(٥). وقال أحمد: ضعيف الحديث(٦). وقال أيضًا: كان ابن مهدي ترك حديث أبي اليقظان. قال عبد الله بن أحمد: وكان أبي يضعف أبا اليقظان(٧). وقال البخاري: منكر الحديث ولم يسمع من أنس(٨). وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا أبي، قال: سألت محمد بن عبد الله بن نمير عن عثمان بن عمير فضعفه. وقال أيضًا: سألت أبي عنه، فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه.

---

(١) هو عثمان بن عمير البجلي أبو اليقظان الكوفي الأعمى مات في حدود الخمسين ومائة. تهذيب التهذيب: (٧/١٤٥/ت٢٩٣)، تقريب التهذيب: (صـ٣٨٦/ت٤٥٠٧)

(٢) أحوال الرجال: (صـ ٥١/ت٢٣)

(٣) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): (١٥٨/ت٥٥٨)

(٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: (٤٨١/ت٨٥١)

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدوري): (٣/٤٥٨/ت٢٢٥٢)

(٦) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: (١/١٦٣/ت٨٦)

(٧) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: (٢/٥٣٦/ت٣٥٣٩)

(٨) التاريخ الكبير للبخاري: (٦/٢٤٥/ت٢٢٩٥)

وذكر أنه حضره فروى عن شيخ، فقال له شعبة: كم سنك؟ فقال: كذا، فإذا قد مات الشيخ وهو ابن سنتين. وقال شعبة: كان يغلو في التشيع(١). وقال النسائي: ليس بالقوي(٢) ويقال: كان يغلو في التشيع. وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك. وقال الحاكم عن الدارقطني: زائغ لم يحتج به. وقال الجوزجاني، عن أحمد : منكر الحديث، وفيه ذلك الداء، قال: وهو على المذهب منكر الحديث. وفي سؤالات الآجري عن الإمام أحمد : روى أحاديث منكرة ، وكان فيه تشيع(٣) وقال ابن حبان: كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات ولا الذي انفرد به عن الأثبات لاختلاط البعض بالبعض (٤). ونقل ابن عدي بسنده عن إبراهيم بن أبي داود، قال: سألت يحيى بن سعيد، عن أبي اليقظان قال هو عثمان بن عمير قلت له فكيف حديثه فقال: صالح وليس هو عثمان الثقفي ذلك ثقة(٥). وقال ابن عدي بعد ذكر الأقوال فيه: رديء المذهب غال في التشيع يؤمن بالرجعة(٦) على أن الثقات قد رووا عنه وله غير ما ذكرت ويكتب حديثه على ضعفه(٧). وقال الساجي: ضعيف. وذكره أبو العرب القيرواني، وأبو حفص بن شاهين، وأبو جعفر العقيلي في جملة الضعفاء. ثم أعاد ابن شاهين ذكره في كتاب الثقات . وقال أبو أحمد

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٦/١٦١/ت٨٨٤)

(٢) الضعفاء والمتروكين: (ت٤١٧) .

(٣) إكمال تهذيب الكمال: (٩ / ١٧٧) تهذيب التهذيب: (٧/١٤٥/ت٢٩٣)

(٤) المجروحين لابن حبان: (٢/٩٥/ت٦٦١)

(٥) قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون: (٢/١٧١/ت٢٢٨٠) وثم آخر يقال له عثمان بن عمير يروي عن بكر بن بكار روى عنه: أبو بكر بن أبي داود لا نعرف فيه قدحاً. قلت: فلعله هو الذي أراده بقوله: ثقة. وليس هو صاحب الترجمة.

(٦) التشيع: محبة علي وتقديمه على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي فإن أنضاف إلى ذلك السبب أو التجريح بالبغض فغالى في الرفض وإن اعتقد الرجعة فأشد في الغلو. هدي الساري: (صـ٤٨٣)

(٧) الكامل في الضعفاء: (٦/٢٨٦/ت١٣٢٥)

الحاكم، وابن عبد البر: ليس بالقوي عندهم(١). وزاد ابن عبد البر: وكلهم ضعفه. وقال الذهبي: كان شيعيًا ضعفوه. وقال في تاريخ الإسلام: وهو ضعيف باتفاق(٢). وقال في المغني: ضعفوه(٣). وقال ابن حجر في التقريب: ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع من السادسة مات في حدود: الخمسين ومائة.(٤)

المقارنة والترجيح:

الراجح من حاله أنه ضعيف؛ فقد أجمع الأئمة النُقَّاد على تضعيفه ولعل سبب ذلك؛ أنه يروي المناكير عن المشاهير، ولا يتابع عليها، ولا يحتج به، ولا يكتب حديثه إلا للاعتبار؛ لأنه هو المتفرد بها عن الثقات، وقد وافق الجوزجاني أغلب النُقَّاد في حكمه عليه. ويتبيَّن من حال هذا الراوي، أن مراد الجوزجاني في قوله فيه: "منكر الحديث"، أنه مع ضعفه يتفرد بروايَّاته عن الثقات، ولا يتابع عليها، وهذا ما يظهره مجموع أقوال النُقَّاد فيه أيضًا، وهذا على أحد إطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو: إطلاقهم إياه على تفرد الضعيف الذي لا يحتمل تفرده، وليس بمعنى مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم، فأكثر الأئمة على تضعيفه. وقد وصفه الجوزجاني بالنكارة؛ لأنه روى ما لم يتابع عليه، ولا يحتمل تفرده لضعفه، نص على ذلك الإمام أحمد، والبخاري، وابن عدي في الكامل بعد أن ذكرا له بعض الأحاديث التي أُنكرت عليه. والله أعلم.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال: (١٧٧/٩/ت٣٦٤٥)

(٢) الكاشف: (١١/٢/ت٣٧٣٠)، تاريخ الإسلام: (٩٢٦/٣/ت٢٩٨)

(٣) المغني في الضعفاء للذهبي: (٤٢٨/٢/ت٤٠٥١)

(٤) تقريب التهذيب: (٤٨٦/ت٤٥٠٧) ولم يذكره العلائي في المختلطين، وكذا الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين قال محقق الكتاب: فتبين من هذا انه فات ابن حجر في تعريف اهل التقديس حيث لم يذكره فيه. (طبقات المدلسين صـ٦٤)

٢ـ يحيى بن عيسى(١)

قال الإمام الجوزجاني: يروي أحاديث ينكرها الناس.(٢)

أقوال الأئمة الآخرين:

قال العجلي : ثقة سكن الرملة(٣)، وكان فيه تشيع(٤). وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه قلت: ثقة. قال: ما أدري ما كتبت عنه شيئًا. وقال عبد الله: سألت أبي، عنه فقال: ما أقرب حديثه، كوفي، سكن الرملة، مر بالكوفة حاجًا. قلت له: سمعت منه شيئًا؟ قال: لا(٥). وقال أبو داود: بلغني عن أحمد أنه أحسن الثناء عليه(٦). وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه(٧). وقال مسلمة في الصلة: لا بأس به، وفيه ضعف(٨). وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن أبي

---

(١)هو يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن بن محمد أبو زكريا التيمي الكوفي سكن الرملة يروي عن الأعمش والثوري وغيرهم تهذيب التهذيب: (١١/٢٦٢/ت٤٢٨)، والتقريب: (٥٩٥/ت٧٦١٩)

(٢) أحوال الرجال: (٨٧/ت٦٢)

(٣) الرملة: بفتح الراء وسكون الميم وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد فلسطين وهي قصبتها يقال لها الرملة، كان بها جماعة من العلماء والصلحاء، وكان بها الرباط للمسلمين، وكان يسكنها جماعة من العلماء الصالحين للمرابطة بها. الأنساب للسمعاني: (١٦٩/٦)

(٤) الثقات للعجلي: (٤٧٥/ت١٨٢١) الرملة: بفتح الراء وسكون الميم وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد فلسطين وهي قصبتها يقال لها الرملة، كان بها جماعة من العلماء والصلحاء، وكان بها الرباط للمسلمين، وكان يسكنها جماعة من العلماء الصالحين للمرابطة بها. الأنساب للسمعاني: (١٦٩/٦)

(٥) العلل ومعرفة الرجال: (٤٨٩/٢/ت٣٢٢١) ، (٤٩/٣/ت٤١١٠). موسوعة أقوال الإمام أحمد في العلل: (١٣٤/٤/ت٣٥٠٥)

(٦) تهذيب الكمال: (٤٨٨/٣١/ت٦٨٩٦)

(٧) قلت: ذكر الحافظ مغلطاي في الإكمال أن ابن حبان ذكره في ثقاته وأخرج له في صحيحه والراجح أنه لم يذكره في كتابه الثقات ولم يخرج له في صحيحه، وكذا ذكر الحافظ ابن حجر أنه ذكره في الثقات. والراجح أن ابن حبان ذكره في كتابه المجروحين: (١٢٦/٢/ت١٢٢١)

(٨) إكمال تهذيب الكمال: (٣٥٣/١٢/ت٥١٨٣)

مريم عن ابن معين: لا يكتب حديثه. وقال آخر عن ابن معين: ضعيف(١). وقال النسائي: ليس بالقوي(٢). وقال ابن عدي: وليحيى بن عيسى غير ما ذكرت وعامة رواياته مما لا يتابع عليه(٣). وقال أبو معاوية: اكتبوا عنه، فطالما رأيته عند الأعمش(٤).

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن ساء حفظه وكثر وهمه حتى جعل يخالف الأثبات فيما يروي عن الثقات فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به(٥)

وقال الذهبي: صويلح ضعفه ابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي، خرج له مسلم في الشواهد لا في الأصول(٦). وقال ابن حجر: صدوق يخطئ ورمي بالتشيع من التاسعة مات سنة: إحدى ومائتين(٧)

المقارنة والترجيح:

الراجح من حاله أنه لا بأس به؛ فقد أحسن الثناء عليه الإمام أحمد، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره مرة أخرى في المجروحين، وقوى أمره الذهبي، وابن حجر، فلعل من تكلم فيه لأجل تشيعه، وروايته للأحاديث التي لم يُتابع عليها كما أفاد ابن عدي، وقد وافق الجوزجاني النُقَّاد في حكمه عليه.

ويتبيَّن لي من حال هذا الرَّاوي، أنَّ مراد الجوزجاني من قوله فيه: يروي أحاديث ينكرها الناس، أنَّه أُنكر عليه تفرُّده بأحاديث لم يُتابع عليها، وهذا على أحد إطلاقات

---

(١) تهذيب التهذيب: (١١/٢٦٢/ت٤٢٨)

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: (١٠٨/ت٦٣٠)

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: (٩/٦٢/ت٢١١٤)

(٤) ميزان الاعتدال: (٤/٤٠١)

(٥) المجروحين لابن حبان: (٢/١٢٦/ت١٢٢١)

(٦) من تكلم فيه وهو موثق١٩٨/ت٣٧٦)، رجال صحيح مسلم: (٢/٣٤٧/ت١٨٤٥)، المغني في الضعفاء للذهبي: (٢/٧٤١/ت٧٠٢٨)

(٧) التقريب: (٥٩٥/ت٧٦١٩)

المتقدمين للمنكر، وهو إطلاقهم إياه على مجرد تفرُّد الرَّاوي بالحديث، وليس بمعنى مُخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم، لذا وصفه الإمام الجوزجاني بأنه يروى أحاديث ينكرها الناس. لذا قال ابن عدي في ترجمته: عامة ما يرويه مما لا يتابع عليه. والله أعلم.

٣ـ حسين بن قيس الرحبي(١):

قال الإمام الجوزجاني: أحاديثه منكرة جداً فلا تكتب(٢).

موقف الأئمة الآخرين:

قال أحمد: ليس حديثه بشيء لا أروي عنه شيئًا(٣). وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: متروك الحديث له حديث واحد حسن روى عنه التيمي في قصة البيع أو نحو ذلك الذي استحسنه أبي(٤). وقال ابن معين، وأبو زرعة: ضعيف(٥). وقال ابن معين مرة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث قيل له أكان يكذب قال: أسأل الله السلامة هو ويحيى بن عبيد الله متقاربان قيل هو مثل الحسين بن عبد الله بن ضميرة قال شبيه به. (٦) وقال البخاري: أحاديثه منكرة جداً ولا يكتب حديثه(٧). وقال النسائي: متروك الحديث(٨). وقال في موضع آخر: ليس بثقة(٩).

---

(١) هو الحسين بن قيس الرحبي أبو علي الواسطي ولقبه حنش روى عن عطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى بن عباس. وعنه: خالد الواسطي وعلي بن عاصم وغيرهم. تهذيب التهذيب٢/٣٦٤/ت٦٢٣)، (تقريب التهذيب١٦٨/ت١٣٤٢)

(٢) أحوال الرجال: (ص١٧٦/ت١٦٢)

(٣) تهذيب التهذيب: (٢/٣٦٤/ت٦٢٣))

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد: (٢/٤٨٦/ت٣١٩٨)

(٥) الضعفاء لأبي زرعة الرازي:(٢/٤٣٠)

(٦) الجرح والتعديل: (٣/٦٣/ت٢٨٦)

(٧) الضعفاء الصغير للبخاري: (٣٣/ت٨٠)

(٨) تهذيب التهذيب: (٢/٣٦٤/ت٦٢٣)

(٩) الضعفاء والمتروكون للنسائي: (٣٣/ت١٤٨)

وقال العقيلي: له غير حديث لا يتابع عليه ولا يعرف(١). وقال ابن عدي: هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. وقال محمد بن عقبة ثنا أبو محصن حصين بن نمير قال حدثنا حسين بن قيس أبو علي الرحبي وزعم أبو محصن أنه شيخ صدوق فذكر حديثًا(٢). وقال الحافظ ابن حجر: ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه كذبه(٣). وقال الدارقطني: متروك(٤) وقال البخاري: ترك أحمد حديثه(٥). وقال أبو بكر البزار: لين الحديث(٦). وقال علي بن المديني: ليس هو عندي بالقوي وقال مسلم في الكنى: منكر الحديث، وقال الساجي: ضعيف الحديث متروك يحدث بأحاديث بواطيل.(٧) وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث؛ ضعفه أحمد وغيره(٨). وقال البيهقي: ضعيف عند أهل النقل لا يحتج بخبره(٩). وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار ويلزق رواية الضعفاء كذبه أحمد بن حنبل، وتركه يحيى بن معين(١٠). وقال الذهبي: ضعفوه(١١). وقال ابن حجر: متروك من السادسة(١٢).

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي: (٢٤٧/١/ت٢٩٥)

(٢) الكامل في الضعفاء: (٢٢٣/٣/ت٤٨٢)، (تهذيب الكمال ٤٦٥/٦/ت١٣٢٠)، (تهذيب التهذيب٣٦٤/٢/ت٦٢٣)

(٣) تهذيب التهذيب: (٣٦٤/٢/ت٦٢٣)

(٤)الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (١٥٠/٢/ت١٩٢)

(٥) التاريخ الكبير: (٣٩٣/٢/ت٢٨٩٢)، الضعفاء الصغير للبخاري: (٤٧/ت٨١)

(٦) تهذيب التهذيب: (٣٦٤/٢/ت٦٢٣)

(٧) تهذيب الكمال: (٤٦٥/٦/ت١٣٢٠)، تهذيب التهذيب: (٣٦٤/٢/ت٦٢٣)

(٨) جامع الترمذي: (١ / ٢٣١) برقم: (١٨٨)

(٩) سنن البيهقي الكبرى: (٣ / ١٦٩) برقم: (٥٦٤٣)

(١٠) المجروحين لابن حبان: (٢٤٢/١/ت٢٢٢)

(١١) المغني في الضعفاء للذهبي: (١٧٥/ت١٥٦٣)

(١٢) (تهذيب الكمال ٤٦٥/٦/ت١٣٢٠)، (تهذيب التهذيب٣٦٤/٢/ت٦٢٣)، (تقريب التهذيب١٦٨/ت١٣٤٢)

المقارنة والترجيح:

الراجح من حاله: أنه متروك متهم بالكذب؛ روى أحاديث منكرة لا يتابع عليها، ووافق الجوزجاني النُقَّاد في حكمه، ويتضح لي أن أقوال النُقَّاد بأن أحاديثه التي يرويها ويتفرد بها عن الثقات أيضًا شديدة الضعف.

وبذلك يكون مراد الجوزجاني من قوله: أحاديثه منكرة جدًا فلا تكتب، أنه متروك متهم بالكذب، ولم يتابع على حديثه؛ لروايته لأحاديث لم يتابع عليها كما نص على ذلك العقيلي في الضعفاء حيث قال: له غير حديث لا يتابع عليه ولا يُعرف(١). وقد وصفه أكثر النُقَّاد بمنكر الحديث كالإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وأبو حاتم الرازي؛ وأرى أن يفسر الترك هنا بترك الاحتجاج به عند التفرد، فيكون ضعيف جدًا، ولا يحتمل تفرده لشدة ضعفه، وهذا على أحد إطلاقات المتقدمين للمنكر وهو إطلاقهم إياه على الحديث الشديد الضعف كما سبق في الإطلاق الخامس من إطلاقات المنكر في المبحث الثالث. والله أعلم.

٤ـ جعفر بن سليمان الضبعي(٢)

قال الجوزجاني: روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك كان لا يكتب(٣).

أقوال الأئمة الآخرين:

أقوال من عدله: قال ابن: معين ثقة(١). وقال ابن المديني: هو ثقة عندنا. وقال العجلي: ثقة وكان يتشيع(٢). وقال الذهبي: ثقة، فيه شيء مع كثرة علومه، قيل:

---

(١) قلت: ومن الأحاديث التي أنكرت عليه ولا يتابع عليها: ١ـ حديث من استعمل رجلًا على عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى الله منه فقد خان الله الحديث. ٢ـ وحديث من جمع بين صلاتين فقد أتى بابًا من الكبائر. قال العقيلي: وله غير حديث لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به فأما الحديث الأول فيروى من كلام عمر بن الخطاب، وأما الثاني فلا أصل له وقد روي عن ابن عباس، بإسناد جيد أن النبي عليه السلام «جمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء» الضعفاء الكبير للعقيلي: (١/٢٤٧/ت٢٩٥)

(٢) هو جعفر بن سليمان أبو سليمان الضبعي مات في رجب سنة: ثمان وسبعين ومائة. تقريب التهذيب: (١٤٠/ت٩٤٢)

(٣) أحوال الرجال: (١٨٤/ت١٧٣)

كان أمياً، وهو من زهاد الشيعة(٣). وقال أحمد: لا بأس به(٤). وقال ابن حجر: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع(٥). وقال ابن عدي: ولجعفر حديث صالح، وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث معروف بالتشيع وجمع الرقاق، وارجو أنه لا بأس به، وقد روى أيضاً في فضل الشيخين، وأحاديثه ليست بالمنكرة؛ وما كان فيه منكر فلعل البلاء فيه من الراوي عنه وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه.(٦) وقال ابن حبان: كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها الاحتجاج بخبره جائز.(٧) وقال البزار: لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث، ولا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم(٨)

---

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري: (١٣٠/٤) وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين سمعت من عبد الرزاق كلاماً يوماً فاستدللت به على ما ذكر عنه من المذهب فقلت له إن استاذيك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة فعمن أخذت هذا المذهب فقال قدم علينا جعفر بن سليمان فرأيته فاضلاً حسن الهدى فأخذت هذا عنه. (تهذيب التهذيب٢/٩٥/ت١٤٥)

(٢) الثقات للعجلي: (٩٧/ت٢١٢)

(٣) تاريخ الإسلام: (٥٩٣/٤/ت٤٠)

(٤) قيل له أي الإمام أحمد إن سليمان بن حرب يقول لا يكتب حديثه فقال إنما كان يتشيع وكان يحدث بأحاديث في فضل علي وأهل البصرة يغلون في علي قلت عامة حديثه رقاق قال نعم كان قد جمعها وقد روى عنه عبد الرحمن وغيره إلا أني لم أسمع من يحيى عنه شيئاً فلا أدري سمع منه أم لا. وقال الفضل بن زياد عن أحمد قدم جعفر بن سليمان عليهم بصنعاء فحدثهم حديثًا كثيراً وكان عبد الصمد بن معقل يجيء فيجلس إليه. تهذيب الكمال: (٤٣/٥)، سير أعلام النبلاء: (١٩٧/٨).

(٥) تقريب التهذيب: (١٤٠/ت٩٤٢)

(٦) تهذيب التهذيب: (٩٥/٢/ت١٤٥)

(٧) الثقات لابن حبان: (١٤٠/٦/ت٧٠٧٤)

(٨) تهذيب التهذيب: (٩٥/٢/ت١٤٥)

أقوال من جرحه: قال ابن معين: كان يحيى بن سعيد لا يكتب حديثه. وقال في موضع آخر :كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه وكان يستضعفه. وقال ابن المديني: أكثر عن ثابت وكتب مراسيل وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال أحمد بن سنان: رأيت عبد الرحمن بن مهدي لا ينبسط لحديث جعفر بن سليمان، قال أحمد بن سنان: استثقل حديثه(١) وقال البخاري: يقال كان أمياً. وقال أيضًا: يخالف في بعض حديثه(٢). وقال الأزدي: كان فيه تحامل على بعض السلف، وكان لا يكذب في الحديث، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر(٣). وقال ابن الجوزي: في بعض حديثه منكر كان يبغض أبا بكر وعمر، وكان يحيى بن سعيد يستضعفه(٤)

المقارنة والترجيح:

الراجح من حاله أنه صدوق زاهد لكنه كان يتشيع كما أفاد بذلك غير واحد من العلماء؛ لأن من وثقه كابن معين، وابن المديني، والذهبي، وغيرهم ظهر لهم من حاله ما يقتضي عدالته وتمام ضبطه، وهم الأكثر كما قدمت فهو حسن الحديث، ويتنقى من حديثه، فما كان منه منكر رد. وبعض من جرحه وتكلم فيه فهذا لأجل مذهبه في التشيع، وقد ذكر ذلك غير واحد من الأئمة.

قال ابن شاهين في المختلف فيهم: إنما تكلم فيه لعلة المذهب، وما رأيت من طعن في حديثه إلا ابن عمار، بقوله: جعفر بن سليمان ضعيف. وأفاد ابن حبان أنه لم يكن داعية إليه حيث قال: كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعية إلى مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها الاحتجاج بخبره جائز.

---

(١) الجرح والتعديل: (٢/٤٨١/ت١٩٥٧)، تهذيب التهذيب: (٢/٩٥/ت١٤٥)

(٢) التاريخ الكبير للبخاري: (٢/١٩٢/ت٢١٦١)

(٣) تهذيب التهذيب: (٢/٩٥/ت١٤٥)

(٤) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١/١٧١/ت٦٦٨)

وعلى هذا فالظاهر أن الوصف بالنكارة التي أطلقها الجوزجاني وغيره فيه لعله قصد مطلق التفرد الذي لم يتابع عليه. حيث يتبيَّن من حال هذا الرَّاوي، أن مراد الجوزجاني في قوله فيه: روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك كان لا يكتب، أنه أُنكر عليه تفرُّده بحديث لم يُتابع عليه، وهذا ما يظهر من خلال أقوال النُقَّاد فيه، وهذا على أحد إطلاقات المنكر، وهو إطلاقهم إياه على مجرد تفرُّد الراوي بالحديث، وليس بمعنى مُخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم. وقال ابن عدي: ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث معروف بالتشيع وجمع الرقاق، وارجو أنه لا بأس به. وقال البزار: لم نسمع أحداً يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه إنما ذكرت عنه شيعيته وأما حديثه فمستقيم(١).

ومن أحاديثه التي أنكرت عليه ولم يتابع عليها ونفى ابن عدي أن يكون البلاء منه بل من الراوي عنه وحكم على أحاديثه بأنها حسنه قال ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال بعد أن ذكر له بعض الأحاديث: وهذه الأحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت، عن أنس كلها إفرادات لجعفر لا يرويها عن ثابت غيره ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة، وهو حسن الحديث، وهو معروف في التشيع وجمع الرقاق وجالس زهاد البصرة فحفظ عنهم الكلام الرقيق في الزهد يرويه ذلك عنه سيار بن حاتم وأرجو أنه لا بأس به(٢). ثم قال: والذي ذكر فيه من التشيع والروايات التي رواها التي يستدل بها على أنه شيعي فقد روى في فضائل الشيخين أيضا كما ذكرت بعضها وأحاديثه ليست بالمنكرة، وما كان منها منكراً فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه. والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب: (٢/٩٥/ت١٤٥)

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/٣٨٩/ت٣٤٣)

٥ـ بكر بن خنيس (١)

قال الجوزجاني: كان يروي كل منكر عن كل منكر(٢).

أقوال الأئمة الآخرين:

قال العجلي: كوفي ثقة.(٣) واختلفت الأقوال فيه عن ابن معين فمرة قال: شيخ صالح لا بأس به، إلا أنه كان يروي عن ضعفاء، ويكتب من حديثه الرقاق. ومرة قال: ضعيف روى عن همام بن الحارث أحاديث منكرة، ولا أحفظ عن سفيان عنه شيئًا. وقال أيضًا: ليس بشيء. وقال أيضًا: كوفي ضعيف الحديث(٤). وقال أبو حاتم سألت ابن المديني عنه فقال: للحديث رجال.(٥) وقال ابن عمار الموصلي: ليس بمتروك وهو شيخ صاحب غزو.(٦) وقال أحمد بن صالح المصري، وابن خراش، والدارقطني: متروك(٧)

وقال عمرو بن علي، ويعقوب بن شيبة، والنسائي: ضعيف.(٨) زاد يعقوب: وكان يوصف بالزهد والعبادة. وقال النسائي أيضًا: ليس بالقوي. وقال ابن أبي حاتم

---

(١) هو بكر بن خنيس الكوفي العابد نزيل بغداد روى عن ثابت وعبد الرحمن بن زياد ومحمد بن سعيد الشامي وعطاء بن أبي رباح وغيرهم. وعنه أبو النضر ووكيع وإبراهيم بن طهمان وغيرهم. (تاريخ بغداد: (٧/٥٧٢/ت٣٤٧٨)، (تهذيب التهذيب١/٤٨١/ت٨٨٥)، (تقريب التهذيب١٢٦/ت٧٣٩)

(٢) أحوال الرجال: (١٨١/ت١٨٦) وفي كتب التراجم نقلوا عنه قوله: "كان يروي كل منكر وكان لا بأس به في نفسه" كما قال ابن عدي في الكامل قوله قال السعدي وهو الجوزجاني: "كان يروي كل منكر وكان لا بأس به في نفسه"

(٣) الثقات للعجلي: (٨٤/ت١٦١)

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣/٢٧٩/ت١٣١٤)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (١٤٨/١/ت٥٦٥)، وتهذيب الكمال: (٤/٢٠٨/ت٧٤٣)، وتهذيب التهذيب: (١/٤٨١/ت٨٨٥)

(٥) تهذيب الكمال: (٤/٢٠٨/ت٧٤٣)، تهذيب التهذيب: (١/٤٨١/ت٨٨٥)

(٦) الجرح والتعديل: (٢/٣٨٤/ت١٤٩٧)

(٧) تهذيب الكمال: (٤/٢٠٨/ت٧٤٣)، تهذيب التهذيب: (١/٤٨١/ت٨٨٥)

(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي: (صـ ٢٤)

عن أبيه: كان رجلًا صالحًا غزا وليس هو بقوي في الحديث. قلت هو: متروك الحديث قال لا يبلغ به الترك(١) وقال أبو داود: ليس بشيء(٢) وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم(٣) وقال: كنت أسمع أصحابنا يضعفونهم. وذكر له ابن عدي بعض الأحاديث التي أنكرت عليه ثم قال: ولبكر بن خنيس من الرواية غير ما ذكرت أخبار من الرقاق وغيره، وهو ممن يكتب حديثه، وهو يحدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح إلا أن الصالحين يشبه عليهم الحديث، وربما حدثوا بالتوهم، وحديثه في جملة حديث الضعفاء، ولس هو ممن يحتج بحديثه(٤). وقال عبد الله بن علي بن المديني سألت أبي عنه فضعفه(٥) وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث.(٦) وقال العقيلي: ضعيف.(٧) وقال البزار: ليس بقوي.(٨) وقال ابن حبان: يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه المعتمد لها.(٩)وقال ابن أبي شيبة: ضعيف الحديث، وهو موصوف بالرواية والزهد(١٠). وقال الذهبي: واه(١١). وقال ابن حجر: صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان من السابعة(١٢).

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٢ / ٣٨٤) وتهذيب الكمال: (٢٠٨/٤/ت٧٤٣)، وإكمال تهذيب الكمال: (١٣/٣/ت٧٨٨)، وتهذيب التهذيب: (٤٨١/١/ت٨٨٥)

(٢) تهذيب التهذيب: (٤٨١/١/ت٨٨٥)

(٣)إكمال تهذيب الكمال: (١٣/٣/ت٧٨٨)، وتهذيب التهذيب: (٤٨١/١/ت٨٨٥)

(٤) الكامل في الضعفاء لابن عدي: (١٨٨/٢/ت٢٦٤)

(٥) إكمال تهذيب الكمال: (١٣/٣/ت٧٨٨)، وتهذيب التهذيب: (٤٨١/١/ت٨٨٥)

(٦) الضعفاء: لأبي زرعة الرازي: (٤٤٩/٢)

(٧) تهذيب التهذيب: (٤٨١/١/ت٨٨٥)

(٨) مسند البزار: (١٤/ت٣٢)

(٩) المجروحين لابن حبان: (١٩٥/١/ت١٤٥)

(١٠) إكمال تهذيب الكمال: (٣ / ١٢) و تهذيب التهذيب: (٤٨١/١/ت٨٨٥)

(١١) الكاشف: (٢٧٤/١/ت٦٢٤)

(١٢) تقريب التهذيب: (١٢٦/ت٧٣٩)

المقارنة والترجيح:

انفرد ابن حبان بقوله: بروايته للأحاديث الموضوعة، والراجح من حاله أنه ضعيف في الحديث، وإن كان في نفسه رجلًا صالحًا لا بأس به، كما قال ابن معين، ولكن أكثر الأئمة على ضعفه من جهة ضبطه، وليس متروكًا كما قال أبو حاتم، وهو ممن يكتب حديثه، ويحدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح، إلا أن الصالحين يشبه عليهم الحديث، وربما حدثوا بالتوهم، وحديثه في جملة حديث الضعفاء، وليس ممن يحتج بحديثه، كما أفاد ابن عدي، لذا قال فيه الحافظ ابن حجر صدوق له أغلاط أفرط فيه ابن حبان. وقد وصفه غير واحد من النُقَّاد بالزهد والعبادة، وروى أحاديث منكرة كما وصفه غير واحد من الأئمة، فخالف في ذلك الثقات؛ لأنه لم يُتابع عليها، فلم يحتجوا به إذا انفرد، وقد وافق الجوزجاني النُقَّاد في تضعيفه.

ويتبيَّن من حال هذا الرَّاوي، أنَّ مراد الجوزجاني من قوله فيه: كان يروي كل منكر عن كل منكر، أنه يُخالف الثقات في مروياَّته على الوجه الذي بيَّنته أو يتفرد بها ولم يُتابع، وهذا على أحد اطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو : إطلاقهم إياه على تفرد الضَّعيف الذي لا يُحتمل تفرده، مع مُخالفته للثقات، وهذا يوافق المعنى الاصطلاحي عند كثير من المتأخرين ومن بعدهم للمنكر. والله أعلم.

٦ـ القاسم(١).....

قال الإمام الجوزجاني: القاسم وعبد الرحمن العمريان منكرا الحديث جداً وكانا شريفين(٢).

أقوال الأئمة الآخرين:

قال أحمد: ليس بشيء. وقال أيضًا: كذاب كان يضع الحديث ترك الناس حديثه. وقال مرة: كان يكذب وأخوه عبد الرحمن ليس ممن يروي عنه (١). وقال ابن معين:

---

(١) هو القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي العمري المدني أخو عبد الرحمن. (التقريب٤٥٠/ت٥٤٦٨)

(٢) أحوال الرجال: (٢٢٦/ت٢٢٤)

ضعيف ليس بشيء (٢). وقال البخاري: سكتوا عنه(٣). وقال أبو حاتم، وسعيد بن أبي مريم، والنسائي: متروك الحديث (٤). وقال أبو زرعة: ضعيف لا يساوي شيئًا متروك الحديث منكر الحديث (٥). وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ كثير الوهم ممن يقلب الأسانيد حتى يأتي بالشيء الذي يشبه المعمول كان أحمد بن حنبل يرميه بالكذب(٦). وقال ابن المديني: ليس بشيء. وقال يعقوب بن سفيان: متروك مهجور.(٧) وقال العجلي، والأزدي: متروك الحديث(٨). وقال الدارقطني: ضعيف كثير الخطأ(٩). وقال مرة: متروك(١٠). وقال ابن عدي: وللقاسم غير ما ذكرت من الحديث وعامة رواياته مما، لاَ يُتَابَعُ عَليه(١١).

وقال الحاكم: روى عن عمه وعبد الله بن دينار المناكير(١٢).وذكره البيهقي في السنن الكبرى، وقال : كان ضعيفًا في الحديث، جرحه أحمد بن حنبل، ويحيى بن

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد: (٣/١٨٦/ت٤٨٠٣)، وتهذيب الكمال: (٢٣/٣٧٥/ت٤٧٩٨)، وتهذيب التهذيب: (٨/٣٢٠/ت٥٨٠)

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري): (٣/١٦٠/ت٦٨٦)، وسؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين: (٣٥٤/ت٣٣٠)

(٣) الضعفاء الصغير للبخاري: (١١٥/ت٣١٧)

(٤) الجرح والتعديل: (٧/١١١/ت٦٤٣)

(٥) الضعفاء: لأبي زرعة الرازي: (٢/٦٥١)

(٦) المجروحين لابن حبان: (٢/٢١٢/ت٨٧٧)

(٧) تهذيب الكمال: (٢٣/٣٧٥/ت٤٧٩٨)، تهذيب التهذيب: (٨/٣٢٠/ت٥٨٠)

(٨) الثقات للعجلي: (٢/٢١٠/ت١٤٩٦)، وتهذيب الكمال٢٣/٣٧٥/ت٤٧٩٨)، وتهذيب التهذيب: (٨/٣٢٠/ت٥٨٠)

(٩) سنن الدارقطني: (١/٢٧) رقم الحديث: (٣٨)

(١٠) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (٢/١٦١/ت٣٢٨)

(١١) الكامل في ضعفاء الرجال: (٧/١٥٠/ت١٥٧٧)

(١٢) تهذيب الكمال: (٢٣/٣٧٥/ت٤٧٩٨)،

معين، والبخاري، وغيرهم من الحفاظ(١). وقال الذهبي: تركوه(٢). وقال ابن حجر: متروك رماه أحمد بالكذب، مات بعد الستين من الثامنة(٣).

المقارنة والترجيح:

الراجح من حاله أنه: متروك متهم بالكذب، روى أحاديث منكرة لا يتابع عليها، ووافق الجوزجاني النُقَّاد في حكمه، ويتضح لي من أقوال النُقَّاد بأن أحاديثه التي يرويها ويتفرد بها عن الثقات أيضاً شديدة الضعف، وبذلك يكن مراد الجوزجاني من قوله: منكر الحديث جداً، أنه متروك متهم بالكذب، ولم يتابع على حديثه، كما أفاد ابن عدي في الكامل في الضعفاء، فقد وصفه أكثر النقاد بمتروك الحديث؛ وأرى أن يفسر الترك هنا بترك الاحتجاج به عند التفرد، فيكون ضعيف جداً، ولا يحتمل تفرده لشدة ضعفه، وهذا على أحد إطلاقات المتقدمين للمنكر وهو إطلاقهم إياه على الحديث الشديد الضعف، وليس بمعنى مُخالفة الضعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين ومن بعدهم، كما سبق في الإطلاق الخامس من إطلاقات المنكر في المبحث الثالث. وله أحاديث أنكرت عليه(٤) وتبيَّن من خلالها شدة ضعفه. والله أعلم.

---

(١) سنن البيهقي الكبرى: (١ / ٢٦٢) رقم الحديث: (١٢٦٨)

(٢) الكاشف: (١٢٨/٢/ت٤٥١٥)

(٣) التقريب: (٤٥٠/ت٥٤٦٨)

(٤) قلت: من مناكيره التي أنكرت عليه ما أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: (١٥٠/٧/ت١٥٧٧)قال: حَدَّثَنَا أَبُو يعلى، أَخْبَرنا سويد، قَال: حَدَّثَنا الْقَاسِمُ بْنُ عَبد اللَّه بْنِ عُمَر عَنْ مُحَمد بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبد اللَّه، قَال: قَال رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ أَرْبَعِينَ قُلَّةً لا يَحْمِلُ الْخَبَثَ. والحديث بهذا الإسناد: ضعيف جداً؛ فيه القاسم بن عبد الله متروك الحديث متهم بالكذب، ولم يتابع على حديثه؛ لشدة ضعفه. قال ابن عدي: وهذا بهذا الإسناد بهذا المتن لا أعلم يرويه غير القاسم، عن ابن المنكدر وله، عن ابن المنكدر غير هذا من المناكير. وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب: الطهارة، باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة(٢٧/١) رقم الحديث: (٣٨) وقال: كذا رواه القاسم العمري عن ابن المنكدر عن جابر ووهم في إسناده وكان ضعيفا كثير الخطأ. والله أعلم.

٧ـ وعبد الرحمن العمري(١)

قال الجوزجاني: القاسم وعبد الرحمن العمريان منكرا الحديث جدا وكانا شريفين(٢).

أقوال الأئمة في الراوي:

قال أحمد: ليس بشئ وقد سمعت أنا منه ثم مزقته، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر يجعله عبد الله ابن دينار عن ابن عمر. وقال مرة: أحاديثه مناكير كان كذابًا وكان يقول: أبي وعبيد الله سواء بسواء(٣).

وقال عبد الله بن أحمد: سَمِعت أبي يَقُول عبد الرَّحْمَن بن عبد الله الْعمريّ لَيْسَ يُسَوِّي حَدِيثه شَيْئا خرقنا حَدِيثه سَمِعت مِنْهُ ثمَّ تَرَكْنَاه(٤). وقال مرة: ليس هو ممن يروي عنه(٥). وقال ابن معين: ضعيف وقد سمعت منه. وقال: ليس بثقة كان يقول حدثني أبي وعبيد الله سواء سواء مثلًا بمثل. وقال مرة: ليس بثقة وكان حسن الوجه(٦). وقال مرة: ليس بشيء(٧).

وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: متروك الحديث، وترك قراءة حديثه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث أضعف من أخيه القاسم كان يكذب(٨) وقال أبو داود: لا يكتب حديثه، وكذا النسائي، وزاد أبو داود: ليس بثقة(٩). وقال النسائي مرة: متروك

---

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص العمري المديني أخو القاسم العمري. التقريب: (٣٤٤/ت٣٩٢٢)

(٢) أحوال الرجال: (٢٢٧/ت٢٢٥)

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد: (٣/ ٩٨/ت٤٣٦٤)، وتهذيب الكمال: (٢٣٤/١٧/ت٣٨٧٥)

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد: (٤٧/٢/ت١٥٠٨)

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد: (٣/ ١٨٦/ت٤٨٠٣)

(٦) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان): (٣٣/ت١٨) ، (٩٤/ت٢٩٠)، تهذيب الكمال: (٢٣٤/١٧/ت٣٨٧٥)

(٧) الكاشف: (٦٣٣/١/ت٣٢٤٢)، والطبقات الكبرى لابن سعد: (٣٦٧/ت٢٨٨)

(٨) الجرح والتعديل: (٢٥٣/٥/ت١٢٠٢)

(٩) ميزان الاعتدال: (٥٧١/٢/ت٤٩٠٠)

الحديث(١) وقال البخاري: ليس ممن يروي عنه. وقال في موضع آخر: ليس بالقوي يتكلمون فيه(٢). وقال في موضع آخر: سكتوا عنه(٣). وقال البزار: منكر الحديث(٤). وقال في موضع آخر: لين الحديث، وقد حدَّث بأحاديث لم يتابع عليها(٥).

وذكر له ابن عدي حديثه عن سهيل كلم الله البحر الشامي(٦) ثم قال: وهذا الحديث لا يساويه غيره، وهو أفظع ما أُنكر عليه وله غير ما ذكرت، وعامة ما يرويه مناكير إما إسناداً وإما متناً(٧).

وقال الدارقطني: ضعيف(١). وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن عمه ما ليس من حديثه؛ وذاك أنه كان يهم فيقلب الإسناد ويلزق المتن بالمتن يفحش ذلك في

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي: (صـ٦٦)

(٢) التاريخ الأوسط للبخاري: (٢/٢٣٩/ت٢٤٤٦)

(٣) التاريخ الكبير: (٥/٣١٦/ت١٠٠٢)

(٤) مسند البزار: (١٦/٦٤) رقم الحديث: (٩١٠٨)

(٥) مسند البزار: (١٣/١٨٥) رقم الحديث: (٦٦٣٣)

(٦) أورده ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ٥(/٤٥٤/ت١١٠٧)وقال: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَبد اللَّه بْن يَزِيدَ، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ عَبد اللَّه بْنِ سَابُورَ الرِّقِّيُّ، حَدَّثَنا عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ عَبد اللَّه العُمَريّ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيه، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ كَلَّمَ اللَّهُ الْبَحْرَ الشَّامِيَّ،.... الحديث وقال: وهذا الحديث لا يرويه عن سهيل غير عبد الرحمن هذا، وهو أفظع حديث أنكر عليه. وأورده الخطيب البغدادي في تاريخه: (١٠/٢٣٢)وقال: هكذا رواه عبد الرحمن بن عبد الله العمري عن سهيل وتابعه أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب فرواه عن عمه عن عبد الله بن وهب عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخالفه خالد بن خداش المهلبي فرواه عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن كعب الأحبار وخالفهما خالد بن عبد الله الو اسطي فرواه عن سهيل عن النعمان بن أبي عياش الزرقي عن عبد الله ابن عمرو موقوفا لم يجاوزه ورفعه غير ثابت. وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية: (١/٣٧/رقم ٣٣) وأعله بعبد الرحمن ونقل كلام الخطيب السابق.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/٤٥٧/ت١١٠٧)

روايته فاستحق الترك(٢). وقال نعيم الأصبهاني: حدث عن أبيه وعمه وسهيل وهشام بالمناكير(٣). وقال الذهبي: مُتَّفَقٌ على وَهْنه، مَزّق أحمد ما سمع منه(٤). وقال مرة: تركوه واتهمه بعضهم(٥). وقال مرة: هالك(٦). وقال ابن حجر: متروك من التاسعة، مات سنة: ست وثمانين ومائة(٧)

المقارنة والترجيح:

الراجح من حاله أنه: متروك ورماه بعضهم بالكذب، روى أحاديث منكره كما وصفه غير واحد من الأئمة، كما قال الإمام أحمد، وتابعه على قوله الجوزجاني في أحوال الرجال، وتابعهما ابن عدي في كامله، فقد روى أحاديث لم يتابعه أحد عليها ولا يحتمل تفرده لشده ضعفه، فهو متروك الحديث واتهمه بعضهم، وعامة ما يرويه مناكير إما إسنادًا وإما متنًا، ولم يكن يتابع عليها، وقد وافق الجوزجاني النُقَّاد في حكمه عليه.

ويتبيَّن من حال هذا الرَّاوي، أن مراد الجوزجاني في قوله فيه : منكر الحديث جدًا، أنه يتفرد بروايَّاته عن الثقات، ولا يتابع عليها، وهذا على أحد إطلاقات المتقدمين للمنكر وهو إطلاقهم إياه على الحديث الشديد الضعف، وليس بمعنى مُخالفة الضعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم، لتعريف المنكر. وله أحاديث أُنكرت عليه(٨) وتبيَّن من خلالها شدة ضعفه. والله أعلم.

---

(١) سنن الدارقطني: (٢٦٩/١)، رقم الحديث: (٥٣٥)

(٢) المجروحين لابن حبان: (٥٣/٢/ت٥٩١)

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي: (٩٧/٢/ت١٨٨٢)

(٤) تاريخ الإسلام: (٩٠٥/٤/ت٢٠٢)

(٥) المغني في الضعفاء: (٣٨٢/٢/ت٣٥٨٥)، الكاشف: (٦٣٣/١/ت٣٢٤٢)

(٦) ميزان الاعتدال: (٥٧١/٢/ت٤٩٠٠)

(٧) التقريب: (٣٤٤/ت٣٩٢٢)

(٨) من هذه الأحاديث ما ذكرها ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال في ترجمته: (٤٥٧/٥/ت١١٠٧) قال: حدثنا الحسين بن عبد الله بن يزيد، حدثنا محمد بن عبد الله بن سابور

٨ـ عبد الله بن فَرُوخ(١)

قال الإمام الجوزجاني: رأيت ابن أبي مريم حسن القول فيه، قال: هو أرضى أهل الأرض عندي، فأما أحاديثه فمناكير عن ابن جريج عن عطاء عن أنس غير حديث(٢)

أقوال الأئمة فيه:

ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه جرحًا وتعديلًا(٣). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف.(٤) وقال ابن يونس: كان من العابدين(٥). وقال البخاري: يعرف منه وينكر(١). وقال الخطيب: في حديثه نكارة(٢).

الرقي، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله العمري عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلم الله البحر الشامي، فقال، يا بحر ألم أخلقك فأحسنت خلقك وأكثرت فيك من الماء فقال بلى يا رب قال فكيف تصنع إذا حملت فيك عبادا لي يسبحوني ويكبروني ويحمدوني قال أغرقهم قال فإني جاعل بأسك في نواحيك وأحملهم على يدي قال ثم كلم بحر الهند، فقال، يا بحر ألم أخلقك فأحسنت خلقك وأكثرت فيك من الماء قال بلى يا رب قال فكيف تصنع إذا حملت فيك عبادا لي يسبحوني ويهللوني ويكبروني ويحمدوني قال أسبحك معهم وأهلك معهم وأكبرك معهم وأحمدك معهم وأحملهم بين ظهري في بطني فأثابه الله الحلية والصيد الطيب. وقال ابن عدي: وهذا الحديث لا يرويه عن سهيل غير عبد الرحمن هذا، وهو أفظع حديث أنكر عليه. وأخرجه البزار في مسنده: (٦٤/١٦) رقم الحديث: (٩١٠٨) وقال: وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، إلا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر وهو منكر الحديث.

(١)هو عبد الله بن فَرُّوخَ الخراساني روى عن: الثوري والأعمش وابن جريج، وغيرهم وعنه سعيد بن أبي مريم وخلاد بن هلال وعمرو بن الربيع بن طارق وهشام بن عبيد الله، وغيرهم. تهذيب التهذيب: (٣٥٦/٥/ت٦١٢)

(٢) أحوال الرجال: (٢٦٩/ت٢٧٦)

(٣) الجرح والتعديل: (١٣٧/٥/ت٦٣٩)

(٤) الثقات لابن حبان: (٣٣٥/٨/ت١٣٧٤٦)

(٥) تاريخ ابن يونس المصري: (١١٣/٢/ت٢٨٨)

وقال أبو العرب(٣) في طبقات علماء إفريقية: كان من شيوخ أهل إفريقية، وكان مسنًا ممن رحل في طلب العلم، فلقي بالمشرق مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وقد لقي أيضا أبا حنيفة، ولقي غير واحد ممن حمل عن سفيان، منهم زكريا بن أبي زائدة، وكان يكاتب مالكًا، وكان مالك يعرفه ويكاتبه بجواب مسائله، وكان ثقة في حديثه، وتعافى من القضاء لما ولي، وقد لقي عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وهشام بن حسان والأكابر، ورمي بشيء من القدر حتى تبينت براءته(٤). وقال الذهلي في علل حديث الزهري: وابن فروخ خراساني الأصل سكن المغرب ثقة(٥). وقال الذهبي في الكاشف: قال سعيد هو أرضى أهل الارض عندي.(٦). وقال ابن حجر: صدوق يغلط من الثامنة، مات سنة: خمس وسبعين ومائة وله ستون سنة(٧)

المقارنة والترجيح:

الراجح من حاله أنه صدوق؛ فقد أحسن الثناء عليه غير واحد من العلماء؛ لأن من وثقه ظهر لهم من حاله ما يقتضي عدالته وتمام ضبطه، وهم الأكثر كما قدمت فهو حسن الحديث، ويتنقى من حديثه، فما كان منه منكر رد، كما أفاد بذلك الإمام الجوزجاني، فقد وصفه بأنه روى أحاديث مناكير لم يتابع عليها كما وصفه بذلك البخاري فقال: تعرف وتنكر، وقال الخطيب: في حديثه نكارة. وقد وافق الجوزجاني

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري: (٥/١٦٩/ت٥٣٧)

(٢) المتفق والمفترق للخطيب: (٣/١٤٣٧/ت٤٧٠)

(٣)هو محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: ٣٣٣هـ) صاحب كتاب: طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس.

(٤) طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس: (صـ٣٤)

(٥) تهذيب الكمال: (١٥/٤٢٨/ت٣٤٨١)، وتهذيب التهذيب: (٥/٣٥٦/ت٦١٢)

(٦) الكاشف: (١/٥٨٥/ت٢٩٠٨)

(٧) التقريب: (٣١٧/ت٣٥٣١)

النُقَّاد في حكمه عليه. ويتبيَّن لي من حال هذا الرَّاوي، أنَّ مراد الجوزجاني من قوله فيه: أحاديثه مناكير، أنَّه أُنكر عليه تفرُّده بأحاديث لم يُتابع عليها، وهذا على أحد إطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو إطلاقهم إياه على مجرد تفرُّد الرَّاوي بالحديث، وليس بمعنى مُخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين، ومن بعدهم. والله أعلم.

٩ـ قُرَّةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن حَيوَئِيل(١).

قال الإمام الجوزجاني: سمعت ابن حنبل قال: منكر الحديث جداً(٢).

أقوال الأئمة الآخرين:

قال العجلي: يكتب حديثه(٣). وذكره ابن حبان في الثقات(٤). وقال في مشاهير

---

(١) هو قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل بن ناشرة المعافرى المزني المصري مات سنة: سبع وأربعين ومائة الجرح والتعديل: (٧/١٣٢/ت٧٥١)، (تهذيب التهذيب٨/٣٧٤/ت٦٦٣)

(٢) أحوال الرجال: (٢٨٤/ت٢٩٤)

(٣) الثقات للعجلي: (٣٩٠/ت١٣٨٥)

(٤) ونقل ابن حبان قول الأوزاعي: "أعلم الناس بالزهري قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل"، ثم نقل ابن حبان استنكار أبو حاتم الرازي أن يكون قرة أعلم الناس بالزهري، وأن كل شيء روي عنه لا يكون ستين حديثًا، بل أتقن الناس بالزهري: مالك، ومعمر، والزبيدي: ويونس، وعقيل، وابن عيينة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان، والضبط، والمذاكرة، وبهم يعتبر حديث الزهري إذا خالف بعض أصحاب الزهري بعضا في شيء يرويه، وتابع أبو حاتم الرازي قائلا: سمعت الفضل بن محمد العطار بأنطاكية يحكيه، عن عبد الوهاب بن الضحاك عنه، رد هذا ابن حبان، فقال: وهذا شيء يشبه لا شيء، لأن عبد الوهاب بن الضحاك واه لم يكن هذا الشأن من صناعته حتى يرجع إليه فيما يحكي عنه، جرحه ابن حبان في كتابه المجروحين(٢/١٤٧) وقال عنه: عبد الوهاب بن الضحاك العرضي من أهل حمص، كان يسرق الحديث، ولا يحل الاحتجاج به، كما وهنه البخاري، وقال: عنده عجائب، وتركه النسائي، والعقيلي، والدارقطني، والبيهقي، فكيف نقل أبو حاتم الرازي كلامه؟! وترجم ابن حبان لقرة مرة أخرى في مشاهير علماء الأمصار(صـ١٩٠)، وما ذهب إليه ابن حبان من توثيق قرة هو الأجود، فإن شهادة الأوزاعي له ما أحد أعلم بالزهري من قرة بن عبد الرحمن، والأوزاعي إمام حجة، وكفى بشهادته لشيخه قرة، وقد روى له الترمذي حديثا آخر(٢/٩٣) وقال: حسن صحيح، ورواه الحاكم في المستدرك أيضا(١/٢٣١)، وقال: صحيح على شرط مسلم، وقد أخرج له مسلم مقرونًا بغيره، وذكره البخاري فلم يورد فيه جرحاً، ولم يذكره هو ولا النسائي في الضعفاء. وأورد ابن عدي كلام الاوزاعي من رواية رجاء بن سهل عن أبي مسهر ولفظه ثنا يزيد بن السمط قال ثنا قرة قال لم

علماء الأمصار: من جلة المصريين ومتقنيهم(١).وقال ابن عدي: قد روى عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري بضعة عشر حديثًا ولقرة أحاديث صالحة يرويها عنه رشدين، وسويد بن عبد العزيز، وابن وهب، والأوزاعي وغيرهم وجملة حديثه عند هؤلاء ولم أر في حديثه حديثًا منكرًا جدا فأذكره وأرجو أنه لا بأس به(٢). وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أيضًا: كان يتساهل في السماع وفي الحديث وليس بكذاب. وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير. وقال أبو حاتم، والنسائي: ليس بقوي. وقال أبو داود: في حديثه نكارة(٣). وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث(٤).وقال الذهبي: خرج له مسلم في الشواهد(٥). وقال ابن حجر: صدوق له مناكير من السابعة(٦).

المقارنة والترجيح:

الراجح من حاله أنه: ضعيف يُعتبر به في المتابعات والشواهد؛ فقد ضعَّفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان، وأبو داود، والنسائى. وقوَّى أمرَه عند مصححى حديثه هذا وغيره ثناء الأوزاعى عليه، وهو من أعرف الناس به وأرواهم لحديثه، وتخريج مسلم حديثًا له في المتابعات مقرونًا

يكن للزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه وكان الأوزاعي يقول ما أحد أعلم بالزهري من بن حيوئيل فيظهر من هذه القصة أن مراد الأوزاعي أنه أعلم بحال الزهري من غيره لا فيما يرجع إلى ضبط الحديث وهذا هو اللائق والله أعلم. الثقات لابن حبان: (٣٤٢/٧/ت١٠٣٦٥)، الكامل في ضعفاء الرجال: (١٨٢/٧/ت١٥٩٨) تهذيب التهذيب٣٧٢/٨/ت٦٦٣)

(١) مشاهير علماء الأمصار لابن حبان(صـ٣٠١)

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (١٨٢/٧/ت١٥٩٨)

(٣) تهذيب الكمال: (٥٨١/٢٣/ت٤٨٧١)، الكاشف: (١٣٦/٢/ت٤٥٧٣)، تهذيب التهذيب: (٣٧٢/٨/ت٦٦٣)

(٤) سنن الدارقطني: (٤٢٧/١)

(٥) ميزان الاعتدال: (٣٨٨/٣/ت٦٨٨٦)

(٦) تقريب التهذيب: (٤٤٥/ت٥٥٤١)

بعمرو بن الحارث المصرى(١)، وتصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم والضياء المقدسى جملةً من أحاديثه. وأما كلام من ضعَّفه ولم يقبله بمرة، فقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث جداً. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم، والنسائى: ليس بالقوي. وقال أبو زرعة: أحاديثه مناكير. وقال أبو داود: في حديثه نكارة. وأما من وثَّقه، فقد قال أبو عمرو الأوزاعى :ما أحد أعلم بالزهرى من قرة بن عبد الرحمن. وقال ابن حبان: من جلة المصريين ومتقنيهم. وقال ابن عدى : ولقرَّة أحاديث صالحة، وأرجو أنه لا بأس به. وقال ابن حجر صدوق له مناكير.

قلت: ولعل الأحاديث التي أُنكرت عليه حتى وصفه بها بعض الأئمة لتفرده بها ولم يتابعه عليها غيره، فقد قال ابن عدي بعد أن ذكر له بعض الأحاديث في كامله: ولم أر في حديثه حديثًا منكرًا جدا فأذكره وأرجو أنه لا بأس به.

قلت: وأخرج له الإمام مسلم في صحيحه مقرونًا بغيره. وعلى هذا فالظاهر أن الوصف بالنكارة التي أطلقها الجوزجاني عليه نقلًا عن الإمام أحمد لعله قصد مطلق التفرد الذي لم يُتابع عليه. حيث يتبيَّن من حال هذا الرَّاوي، أن مراد الجوزجاني بما نقله عن الإمام أحمد، أنه أُنكر عليه تفرُّده بحديث لم يُتابع عليه، وهذا ما يظهر من خلال أقوال النُقَّاد فيه، وهذا على أحد إطلاقات المنكر، وهو إطلاقهم إياه على مجرد تفرُّد الراوي بالحديث، وليس بمعنى مُخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه فحسب، كما هو مشهور عند كثير من المتأخرين ومن بعدهم. والله أعلم.

---

(١) فقد قال الإمام مسلم في صحيحه كتاب المساقاة: رقم: (١٥٩١) :حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب عن قرة بن عبد الرحمن المعافري وعمرو بن الحارث وغيرهما أن عامر بن يحيى المعافري أخبرهم عن حنش أنه قال: كنا مع فضالة بن عبيد في غزوة فطارت لي ولأصحابي قلادة فيها ذهب وورق وجوهر فأردت أن أشتريها، فسألت فضالة بن عبيد فقال :انزع ذهبها فاجعله في كفة، واجعل ذهبك في كفة، ثم لا تأخذن إلا مثلاً بمثل، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلا يَأْخُذَنَّ إلا مِثْلاً بِمِثْلٍ.

١٠ـ أم عبد الله ابنة خالد بن معدان:

قال الإمام الجوزجاني: أحاديثها منكرة جداً(١)

أقوال الأئمة النقاد:

لم أقف لها على ترجمة إلا فيما ذكره الجوزجاني عنها في أحوال الرجال أنها روت أحاديث منكرة جداً، وقال الهيثمي عن حديث هي في إسناده: فيه أم عبد الله بنت خالد بن معدان ولم أعرفها وبقية رجاله ثقات(٢). وترجم لها السلمي في طبقات الصوفية وقال: هي أم عبد الله عبدة بنت خالد بن معدان كانت أم إسماعيل بن عياش.(٣) ولم يذكر فيها جرحاً ولا تعديلاً.

المقارنة والترجيح:

الراجح من حالها أنها مجهولة، فلعل الجوزجاني أطلق عليها هذا الوصف وهو أحاديثها منكرة جداً؛ لأنها روت أحاديث عن أبيها لم يُتابعها عليها أحد فأطلق عليها النكارة لتفردها بها.

ويتبيَّن لي من حالها، أنَّ مراد الجوزجاني من قوله فيها: أحاديثها منكرة جداً، أنَّها أُنكر عليها تفرُّدها بأحاديث لم تُتابع عليها، وهذا على أحد إطلاقات المتقدمين للمنكر، وهو إطلاقهم إياه على مجرد تفرُّد الرَّاوي بالحديث، وليس بمعنى مُخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه. والله أعلم.

---

(١) أحوال الرجال: (٢٨٩/ت٣٠٠)

(٢) مجمع الزوائد للهيثمي: (٣٥/٥) رقم الحديث: (٧٩٨٠)

(٣) طبقات الصوفية للسلمي: (٢٩٣/ت١١)

الخاتمة والتوصيات:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد: فهذه أهمُّ النتائج والتوصيات التي توصلت إليها: أولًا: النتائج:

بعد الدراسة المقارنة التطبيقية لمن قال فيهم الإمام الجوزجاني في كتابه أحوال الرجال منكر الحديث وما يُقاربه تم التوصل إلى النتائج، من أهمها ما يأتي:

١ـــ كان عدد من أطلق عليهم الإمام الجوزجاني في كتابه أحوال الرجال مصطلح: "منكر الحديث"، وما في معناه، عشرة رواة.

٢ـ لا يَحقُّ لطالب العلم الحكم على الحديث أو الرَّاوي بالضَّعف لمجرد إطلاق النَّكارة عليه من قِبَل أحد المتقدمين، إلا بعد تعرُّفه على مُراده من إطلاقه لهذا المُصطلح أولًا، ثم يُطلق الحكم بما يُناسب مُراده من إطلاقه(١).

٣ـ مصطلح: "المنكر" عند كثير من المتأخرين ومن لحقهم ينحصر، بـ: "مُخالفة الضَّعيف لمن هو أولى منه"، ومن كثر منه ذلك من الرُّواة، أطلقوا عليه: "منكر الحديث"، وأمَّا المتقدمون، فكان لهم إطلاقات كثيرة لهذا المصطلح، كما سبق بيان ذلك في المبحث الثاني عند الكلام على إطلاقات المنكر عند الأئمة النُقَّاد.

٤ـ كان للإمام الجوزجاني من إطلاقه لمُصطلح: "منكر الحديث" سواء كان مُطلقًا أو مقترنًا بعبارة أُخرى على الرُّواة أكثر من دلالة، وهذا على طريقة غيره من المتقدمين، وليس على طريقة كثير من المتأخرين ومن لحقهم، ممَّن أرادوا به: "الضَّعيف الذي يُخالف من هو أولى منه فقط"، كما سبق بيانه في المبحث الثالث.

---

(١) لأنهم قد يُطلقونه على المقبول من الرُّواة وغير المقبول منهم إذا انفرد أو خالف من هو أولى منه، كثر ذلك منه أو لم يكثر، وإن كان أكثر اطلاقهم إياه على غير المقبول إذا تفرَّد أو خالف غيره، وكانوا أكثر ما يُطلقون على تفرد المقبول، ومن قلَّت منه المُخالفة لمن هو أوثق منه، قولهم: "في حديثه نكارة أو عنده مناكير أو روى مناكير أو روى حديثًا منكرًا"، وما بنحوها من عبارات؛ وعليه، فلابد من معرفة الفارق بين المتقدمين وكثير من المتأخرين من مرادهم من هذا المصطلح قبل الحكم على الحديث.

٥ــ غالبًا وافق الإمام الجوزجاني النُقَّاد في حكمه على الرُّواة، ولم يُخالف في واحد منهم.

٦ــ يتبيَّن من خلال ما ذكرته من تلك النتائج، أن الإمام الجوزجاني كان معتدلًا في حكمه على هؤلاء الرواة.

٧ــ لم يرو البخاري ومسلم لواحد من هؤلاء الرواة في صحيحيهما على أي صورة كانت إلا لراوٍ واحد فقط أخرج له الإمام مسلم في صحيحه مقرونًا بغيره، وهو: قرة بن عبد الرحمن، وآخر خرج له الإمام مسلم في الشواهد لا في الأصول، وهو: يحيى بن عيسى؛ وذلك لأنهم ليسوا على شرطهما.

٨ــ لا يُمكن لمن أراد انصاف راوٍ من الرُّواة، والحكم عليه بما يُناسبه أن يكتفى بقول ناقد من النُقَّاد دون بقية النُقَّاد، أو أهل زمان دون غيره من الأزمنة؛ بل يجب عليه حصر أقوال من تكلموا فيه من النُقَّاد جرحًا أو تعديلًا، وذلك بالرُّجوع إلى كتب الرِّجال، والسُّؤلات، والطَّبقات وغيرها ممَّا عنيت بذلك، مع الوقوف على مدلولات مصطلحاتهم التي أطلقوها على الرَّاوي.

٩ــ إن الرواة الذين وصفهم الإمام الجوزجاني بالنكارة في هذا البحث تبيَّن من خلال دراسة أحوالهم جرحًا وتعديلًا، أنهم يقبلون التنوع في مراتب الجرح والتعديل؛ فبعضهم يدخل ضمن المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، كمن وصف بصدوق(١)، وبعضهم يدخل ضمن المرتبة الخامسة، كمن وصف بصدوق يتشيع(٢)، وبعضهم يدخل ضمن المرتبة الصالحة للاعتبار، كصدوق له ما ينكر، ممن يقبل حديثهم في المتابعات والشواهد(٣)، وبعضهم يدخل ضمن مرتبة الضعيف جدًا(٤).

---

(١) كما سبق في ترجمة: عبد الله بن فروخ الخراساني، ويحيى بن عيسى بن عبد الرحمن

(٢) كما سبق في ترجمة: جعفر بن سليمان الضبعي.

(٣) كما سبق في ترجمة: عثمان بن عمير الثقفي، وقرة بن عبد الرحمن، وبكر بن خنيس الكوفي.

(٤) كما سبق في ترجمة: القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص، وعبد الرحمن بن عبد الله العمري. وحسين بن قيس الرحبي.

١٠ــ إن المنكر عند المحدثين المتقدمين أعمّ منه عند المتأخرين، وهو أقــرب إلى معناه اللغوي، وأن المتأخرين قد خالفوا المتقدمين في مصطلح المنكر بتضييق ما توسع فيه المتقدمون.

١١ـــ يُطلق المنكر عند جماعة من المتقدمين على الفرد المطلق من الثقة وغير الثقة خالف أم لم يُخالف، وكان الإمام الجوزجاني مقلداً لهم في هذا الباب.

١٢ــ يُطلق كثير من المحدثين المنكر على مطلق التفرد بشرط المخالفــة فقــط، سواء كان الراوي ثقة أو ضعيفًا.

١٣ــ الشاذ والمنكر مترادفان عند جماعة من المحدثين ثم اســتقر الأمــر علــى الفصل بينهما؛ وذلك على يد الحافظ ابن حجر.

١٤ــ استقر اصطلاح المنكر عند المتأخرين على تفرد الضعيف المُخالف لمن هو أقوى منه.

١٥ــ إن تفرد الثقة الذي لم يُخالف لا يُعد منكرًا، بل من الزيادات المقبولــة كمــا قرر جمهور المحدثين.

١٦ـــ إن اختلاف أقوال الأئمة في الحكم على رجال الحديث راجع إلى اخــتلاف مناهجهم، ومبلغ علم كل منهم بحال الراوي، أو تغير حاله جرحًا وتعديلًا.

١٧ــ ليس كل من وصفه الجوزجاني بالمنكر يكون حديثه مردوداً؛ فقــد يصــف الراوي بذلك، ويكون المراد الفرد المطلق الذي قد يكون حديثه صحيحًا غريبًا ما دام لم يخالف كما قرر المحققون من المحدثين.

١٨ــ جعل الإمام ابن الصلاح الحديث الشاذ والمنكر درجة واحدة، وأنكــر عليــه الحافظ ابن حجر معللًا ذلك؛ بأن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف، فقال: وقد غفل من سوى بينهما، يقصد بذلك ابن الصلاح. والله أعلم.

ثانيًا: التوصيات:

١ــ أوصى بدراسة مستفيضة لمصطلحات النُقَّاد المتجاذبة، ومقارنتها بأقوال بعضهم البعض؛ للوقوف على مدلولاتها التي من خلالها نَتعرَّف على حال الرَّاوي من حيث القَبُول أو الرَّد.

٢ــ ينبغي على الباحثين العناية بجمع أقوال الأئمة النُقَّاد أثناء دراسة الراوي جرحًا وتعديلًا؛ حتى يمكن الترجيح بينهم عند التعارض في ضوء قواعد المحدثين.

وأختم البحث بذكر جدول الرُّواة الذين أطلق عليهم الإمام الجوزجاني: "منكر الحديث" وما يُقاربه" في حقهم وخلاصة الحكم فيهم بعد الدراسة.

م	اسم الراوي	مصطلح الجوزجاني	خلاصة الحكم فيه
١	عثمان بن عمير الثقفي أبو اليقظان	منكر الحديث	ضعيف
٢	يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن	يروي أحاديث ينكرها الناس	لا بأس به
٣	حسين بن قيس الرحبي	أحاديثه منكرة جداً فلا تكتب	متروك متهم بالكذب
٤	جعفر بن سليمان الضبعي	روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك كان لا يكتب	صدوق زاهد لكنه كان يتشيع
٥	بكر بن خنيس الكوفي	كان يروي كل منكر عن كل منكر	ضعيف يحتج به.
٦	القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص	منكر الحديث جداً وكان شريفاً	متروك ورماه بعضهم بالكذب
٧	عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص	منكر الحديث جداً وكان شريفاً	متروك ورماه بعضهم بالكذب
٨	عبد الله بن فروخ الخراساني	أحاديثه مناكير	صدوق
٩	قرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل	سمعت ابن حنبل	ضعيف يعتبر به في

		قال: منكر الحديث جداً	المتابعات والشواهد
١٠	أم عبد الله ابنة خالد بن معدان	أحاديثها منكرة جداً	مجهولة لا تعرف

تم بحمد الله وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م

٢. أحوال الرجال، لأبي إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت: ٢٥٩هـ) تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي دار النشر: حديث اكادمي فيصل آباد، باكستان.

٣. اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) تحيق: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة: الثانية.

٤. الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م

٥. الاقتراح في بيان الاصطلاح لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، أبو عبد الله، علاء الدين(المتوفى: ٧٦٢هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٧. الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره- ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م.

٨. البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٩. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : ٦٢٨هـ) تحقيق : د. الحسين آيت سعيد الناشر : دار طيبة – الرياض الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين ط: دار الهداية.
١١. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
١٢. تاريخ ابن معين-رواية الدوري- لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف/ط: مركز البحث العلمي-مكة المكة المكرمة/الطبعة الأولى،سنة١٣٩٩هـ-١٩٧٩م
١٣. تاريخ ابن يونس المصري لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري (ت٣٤٧هـ) جمع وتحقيق: د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح/ط: دار الكتب العلمية-بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤٢١هـ-٢٠٠٠م
١٤. تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص بن شاهين (ت٣٨٥هـ) تحقيق: صبحي السامرائي/ ط: الدار السلفية- الكويت/ الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م
١٥. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

١٦. التاريخ الأوسط، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب ، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ – ١٩٧٧
١٧. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ) تحقيق: السيد هاشم الندوي/ ط: دار الفكر– بيروت.
١٨. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا
١٩. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)
٢٠. تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م
٢١. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة.
٢٢. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
٢٣. التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ) تحقيق: د. أبو لبابة حسين الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
٢٤. تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: د. عاصم بن عبدالله الناشر: مكتبة المنار – عمان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

٢٥. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢ هـ) تحقيق / محمد عوامة – ط: دار الرشيد – الرياض – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
٢٦. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٢٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري(ت٤٦٣هـ) ط:وزارة عموم الأوقاف-المغرب/سنة١٣٨٧هـ/تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي.
٢٨. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني (١٣١٣ – ١٣٦٨) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٢٩. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
٣٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م
٣١. توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م
٣٢. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير

(المتوفى: ١١٨٢هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م

٣٣. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣

٣٤. الجامع الكبير - سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)تحقيق: بشار عواد معروف- ط: دار الغرب الإسلامي - بيروت- سنة النشر: ١٩٩٨ م.

٣٥. الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ) دار إحياء التراث- بيروت/الطبعة الأولى ،سنة ١٢٧١هـ -١٩٥٢م.

٣٦. الحديث المعلول قواعد وضوابط، لحمزة عبد الله المليباري حالة الفهرسة: مفهرس فهرسة كاملة الناشر: المكتبة المكية - دار ابن حزم.

٣٧. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء.

٣٨. رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)

٣٩. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لمحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧هـ

٤٠. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لعبد الحليم محمود (المتوفى: ١٣٩٧هـ) التاشر: المكتبة العصرية، يدا - بيروت.

٤١. سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي/ ط: دار الفكر-بيروت

٤٢. سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٢٧٥هـ) ط: دار الفكر/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
٤٣. سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا/ط: مكتبة دار الباز-مكة المكرمة/سنة١٤١٤هـ-١٩٩٤م
٤٤. سنن الترمذي(الجامع)،(الجامع الصحيح)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)ط:دار إحياء التراث- بيروت/ تحقيق: أحمد محمد شاكر
٤٥. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني(ت٣٨٥هـ) تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني/ط: دار المعرفة-بيروت/سنة١٣٨٦هـ-١٩٦٦م
٤٦. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
٤٧. سؤالات السلمي للدارقطني، لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ
٤٨. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر الناشر: مكتبة المعارف – الرياض
٤٩. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) ط:مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة التاسعة، سنة ١٤١٣هـ تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي
٥٠. شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

٥١. صحيح البخاري الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لأبي عبد الله البخاري(ت٢٥٦هـ) ط: دار ابن كثير- اليمامة-بيروت/الطبعة الثالثة،سنة١٤٠٧هـ-١٩٨٧م/تحقيق: د. مصطفى ديب البغا

٥٢. صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/ط: دار إحياء التراث العربي

٥٣. الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ

٥٤. الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي- ط: دار المكتبة العلمية – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥٥. الضعفاء والمتروكون للدراقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٥٦. الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد/ط: دار الوعي-حلب/الطبعة الأولى،سنة١٣٩٦هـ

٥٧. الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الله القاضي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ

٥٨. الضعفاء، لأبي زرعة الرازي الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٥٩. طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣
٦٠. طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ
٦١. طبقات الصوفية، لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م
٦٢. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية بيروت ط ١ – ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م
٦٣. طبقات المدلسين، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: د. عاصم عبد الله القريوتي/ط: مكتبة المنار–عمان/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٣هـ١٩٨٣م
٦٤. طبقات علماء إفريقية، وكتاب طبقات علماء تونس، لمحمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: ٣٣٣هـ) الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان.
٦٥. العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
٦٦. علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي المحقق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ

٦٧. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: إرشاد الحق الأثري الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٦٨. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي/ط: دار طيبة-الرياض/الطبعة الأولى،سنة:١٤٠٥هـ-١٩٨٥م
٦٩. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) تحقيق: وصي الله بن محمد عباس الناشر: دار الخاني ، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م
٧٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب(المتوفى: ٧٩٥هـ) تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وغيره. الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م
٧١. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة - مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٧٢. الكاشف، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) ط:دار القبلة للثقافة-جدة/الطبعة الأولى،سنة١٤١٣هـ-١٩٩٢م/تحقيق: محمد عوامة.
٧٣. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) تحقيق: يحيى مختار غزاوي /ط: دار الفكر-بيروت/الطبعة الثالثة،سنة١٤٠٩هـ-١٩٨٨م
٧٤. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

٧٥. لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند/ط: مؤسسة: الأعلمي- بيروت/الطبعة الثالثة، سنة:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

٧٦. المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٧٧. المجروحين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم البستي(ت٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زيد /ط: دار الوعي-حلب/الطبعة الأولى،سنة١٣٩٦هـ

٧٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ) ط:دار الريان للتراث-القاهرة/سنة١٤٠٧هـ تحقيق/ عبد الله الليثي الناشر: دار المعرفة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ

٧٩. مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٨٠. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لمحمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ) تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٨١. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/ط: دار الكتب العلمية- بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤١١هـ

٨٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)

٨٣. مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار(ت٢٩٢هـ)ط: مؤسسة علوم القرآن-بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٩هـ/ تحقيق: د. محفوظ الرحمن

٨٤. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لعياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
٨٥. مشاهير علماء الأمصار، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – – ١٩٥٩، تحقيق د/نور الدين بن شكري
٨٦. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، دار النشر: دار العربية – بيروت – ١٤٠٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي
٨٧. المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري الناشر: الدار الأثرية، الأردن – دار ابن عفان، القاهرة.
٨٨. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت٣٦٠هـ)ط: مكتبة العلوم والحكم–الموصل/الطبعة الثانية،سنة١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م/تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي
٨٩. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)
٩٠. معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة، لأكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري
٩١. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٩٢. معرفة الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي(ت٢٦١هـ) تحقيق: عبد العليم عبد العظيم بستوي/ط: مكتبة الدار–المدينة المنورة/الطبعة الأولى،سنة١٤٠٥هـ–١٩٨٥م
٩٣. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٩٤. المغني في الضعفاء، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) تحقيق: د. نور الدين عتر
٩٥. المنظومة البيقونية، لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي (المتوفى: نحو ١٠٨٠هـ)
٩٦. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ) تحقيق: محمد رشاد سالم الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٩٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢
٩٨. منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين محمد عتر الحلبي الناشر: دار الفكر دمشق-سورية الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م
٩٩. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، لمجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل) الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان
١٠٠. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل دار النشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
١٠١. الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ
١٠٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود/ط: دار الكتب

العلمية-بيروت/الطبعة الأولى،سنة١٩٩٥م الناشر: مطبعة الصباح، دمشق الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

١٠٣. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر

١٠٤. النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية عدد المجلدات: ٢ الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩

١٠٥. النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) تحقيق: د. زين العابدين بن محمد الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

١٠٦. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ١٠٦هـ) - تحقيق طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي - المكتبة العلمية - بيروت.

١٠٧. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ) الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م.